الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية – تخصص:الطرق الكمية في التسيير –

بعنــوان

الاستثمار في التعليم و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر من (1985-2012)

من إعداد الطلبة:

- طاهير عبد الكريم
- بوطالب أمين

تحت إشراف الأستاذ:

بومدين أمين

أعضاء اللجنة المناقشة:

الأستاذ:..... رئيسـا

الأستاذ:..... مشرفـا

الأستاذ:.....ممتحنـا

الأستاذ:.....ممتحنـا

السنة الجامعية:2014/2013

شكـر و عرفـا ن

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل و حسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل و نتقدم اليهم بالشكر و الامتنان على ما قدموه من نصح و معونة مما كان له الواقع الحسن في قلوبنا و تغذية ارادتنا و نذكر من هؤلاء :

الأستاذ بومدين أمين و الأستاذ طاوش قندوسي

على توجيهاتهم القيمة .

أقول شكرا الى كل من قدم لنا العون والنصح , و الى من حفزنا على هذا العمل , والحمد لله من قبل ومن بعد فهو ولي التوفيق.

الإهداء

الى أعزم ما نملك في الوجود , الى الوالدين الكريمين حفظهما الله لنا و أطال في عمرهما .

الى كل أفراد عائلتي .

الى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية .

الى كل أصدقائي الأوفياء.

الى كل هؤلاء أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع هذا .

طاهير عبد الكريم

الإهداء

الى أبي رحمه الله و أمي أطال الله في عمرها

الى اخوتي وأخواتي و أبنائهم الأعزاء

الى زملائي في العمل

الى كل أصدقائي الأوفياء

الى كل محب للعمل مثابر عليه , الى أمة اقرأ

أهدي هذا العمل

بوطالب أمين

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول : الاطار النظري للنمو الاقتصادي..... 1

مقدمة الفصل..... 1

المبحث الأول : مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي..... 2

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي..... 2

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية..... 4

ثالثا : الفرق بين النمو والتنمية..... 7

المبحث الثاني : اشكالية النمو الاقتصادي..... 9

أولا : سمات النمو..... 9

ثانيا : العوامل المحددة النمو..... 10

ثالثا : تكاليف النمو..... 13

رابعا : أهمية تحليل النمو..... 14

المبحث الثالث : نظريات النمو..... 15

أولا : النمو عند الكلاسيك..... 15

ثانيا : النمو عند النيوكلاسيك..... 18

ثالثا : نظرة كارل ماكس للنمو..... 18

رابعا :نظرية كينز..... 20

خاتمة الفصل..... 22

الفصل الثاني : النظام التعليمي في الجزائر..... 23

مقدمة الفصل..... 23

المبحث الأول : تطور التربية الوطنية و مختلف مراحلها..... 24

أولا : لمحة تاريخية عن النظام التربوي في الجزائر..... 24

ثانيا : تطور التربية والتعليم و تفاعلهما..... 24

ثالثا : التربية و التعليم من حيث الكم..... 26

المبحث الثاني : تطور التعليم العالي في الجزائر..... 29

أولا : ما هية التعليم العالي..... 29

ثانيا : التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال..... 29
ثالثا : التطور الكمي للتعليم العالي في الجزائر..... 31
المبحث الثالث : الانفاق على التعليم..... 34
أولا : تطور النفقات التجهيزية على التعليم في الجزائر..... 34
المبحث الرابع : مشكلات التعليم في الجزائر..... 36
أولا : مشاكل قطاع التربية الوطنية 36
ثانيا : مشاكل قطاع التعليم العالي..... 37
خاتمة الفصل..... 41
الفصل الثالث : قياس أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر..... 42
مقدمة الفصل..... 42
المبحث الأول : أثر التوسع في مراحل التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي..... 43
أولا : النموذج المستخدم..... 43
ثانيا : تعريف المتغيرات..... 34
ثالثا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة..... 44
رابعا : تقدير معالم النموذج..... 49
خامسا : تحليل النتائج..... 51
المبحث الثاني : أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي..... 52
أولا : النموذج المستخدم..... 52
ثانيا : تعريف المتغيرات..... 52
ثالثا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة..... 52
رابعا : تقدير معالم النموذج..... 55
خامسا : تحليل النتائج..... 57
خاتمة الفصل 58
الخاتمة العامة..... 59
المراجع..... 61
الملاحق..... 63

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
I -1	(1990)سكان العالم ومعدل نموها	2
II-1	نسبة تطور عدد التلاميذ الثانوي والتقني من سنة الدراسية 70/69 الى 97/96	26
II-2	تطور عدد المؤسسات التعليمية تماشيا مع زيادة عدد المتمدرسين	27
II-3	تزايد الاعتمادات المخصصة لمنظومة التربية والتكوين خلال 1994 الى 1997	28
II-4	تطور عدد المسجلين في التدرج	32
II-5	نمو عدد المدرسين	32
II-6	يبين عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	33
III-1	يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في المستوى	46
III-2	يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الأولى	47
III-3	يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الثانية	48
III-4	جدول يبين تقدير معاملات النموذج	49
III-5	يبين اختبار ارتباط البواقي(Breusch-Godfrey)	50
III-6	يبين اختبار ثبات تباين البواقي (Hetroskedasticity)	50
III-7	يبين اختبار الطبيعة(Jarque Bera)	51
III-8	يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في المستوى	54
III-9	يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الأولى	54
III-10	يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الثانية	55
III-11	النموذج يبين تقدير معاملات	55
III-12	يبين اختبار ارتباط البواقي(Breusch-Godfrey)	56
III-13	يبين اختبار ثبات تباين البواقي (Hetroskedasticity)	57
III-14	يبين اختبار الطبيعة(Jarque Bera)	57

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
I -1	مخطط النمو عند ادم سميث	16
I -2	مخطط دورة التنمية عند ريكاردو	17
II-1	تطور نفقات التجهيز على التعليم المدرسي والجامعي بملايير الدينارات	34
III -1	يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	44
III -2	يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة راس المال التراكمي	45
III -3	يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة نسبة المخزون التعليمي	45
III -4	يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة العمالة	46
III -5	يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	53
III -6	يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة نفقات التجهيز	53

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2012) , هادفة الى اظهار تأثير التوسع في أعداد الطلبة المسجلين في كل مراحل التعليم المختلفة على الناتج المحلي الاجمالي من ناحية , وإظهار تأثير الانفاق على التعليم (المدرسي والجامعي) على الناتج المحلي الاجمالي من ناحية أخرى , وقد أستخدمت هذه الدراسة نوعين من التحليل : التحليل الوصفي لنظريات النمو الاقتصادي وواقع التعليم المدرسي والجامعي في الجزائر , والتحليل القياسي باستخدام نموذج من دالة الانتاج المتعدد لكوب دوقلاس لدراسة أثر التوسع في أعداد الطلبة على الناتج المحلي الاجمالي , نموذج انحدار خطي بسيط لدراسة أثر الانفاق على التعليم على الناتج المحلي الاجمالي , وقد توصلت هذه الدراسة الى الأثر الايجابي لكل من التوسع في أعداد الطلبة المسجلين في كل مراحل التعليم المختلفة والإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : التعليم , الاستثمار , التوسع , الانفاق , النمو الاقتصادي .

Résumé

Cette étude porte sur l'impact des investissements dans l'éducation sur la croissance économique en Algérie au cours de la période (1985-2012) , visant à montrer l'effet de l' augmentation du nombre d'étudiants inscrits dans les différentes étapes de l'éducation sur le PIB , d'une part , et de montrer l'impact des dépenses d'éducation (scolaire et universitaire) sur le produit intérieur brut , d'autre part , a utilisé cette étude deux types d'analyse : analyse descriptive des théories de la croissance économique et la réalité de l'enseignement scolaire et universitaire en Algérie , et l'analyse de référence en utilisant une forme de la fonction de production Douglas tasse multiple pour étudier l'impact de l' augmentation du nombre d'étudiants sur le produit intérieur brut , modèle de régression linéaire simple pour examiner l'impact des dépenses d'éducation dans le PIB , a atteint cette étude de l'impact positif de chaque de l'expansion du nombre d'étudiants inscrits dans les différentes étapes de l'éducation et les dépenses de l'éducation sur la croissance économique.

Mots clés: éducation, d'investissement, d'expansion, les dépenses, la croissance économique

Summary

This study deals with the impact of investment in education on economic growth in Algeria during the period (1985-2012) , aimed to show the effect of the expansion in the number of students enrolled in all the various stages of education on GDP, on the one hand , and to show the impact of spending on education (school and university) on the gross domestic product, on the other hand , has used this study two types of analysis : descriptive analysis of the theories of economic growth and the reality of school and university education in Algeria , and analysis benchmark using a form of the production function multiple cup Doqlas to study the impact of the expansion in the number of students on the gross domestic product , simple linear regression model to examine the impact of spending on education to GDP , has reached this study to the positive impact each of the expansion in the number of students enrolled in all the various stages of education and education spending on economic growth.

Key words: education, investment, expansion, spending, economic growth

مقدمة

لم يعترف للدور الفعال الذي يقوم به التعليم في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد ان أظهرت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتربوية وبينت أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى,ثم أظهرت نظريات أخرى تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الانسان قيمة رأس مالية عالية وعاملا أساسيا مؤثرا في التنمية وذلك على خلاف ماكان قد نادى به العالم الاقتصادي "كينز" في الثلاثينيات بأن رأس المال المادي هو أكبرعامل للتنمية و أهم مجال للانطلاق في التنمية الاقتصادية,إلا أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية هذه الفكرة حيث بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء اقتصادها على أساس الاهتمام بالإنسان والتركيز عليه كقوة فاعلة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية,واستند العلماء في ذلك الى كل من التجربة الالمانية واليابانية بعد الحرب العلمية الثانية, وبعدها تبين أن شعوب هذه البلاد بدأت تصعد سلم التقدم, بدا المخططون الاقتصاديون يخططون لتنمية الانسان بدلا من تنمية راس المال فقط.

ويرون أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر و أن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية نتيجة لما تنميه من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع بالفوائد والأرباح ,ومن ثم أصبح الاختيار الأمثل للتنمية هو اختيار نظام التعليم الذي صار فيما بعد من أهم دعائم التنمية ومن أكثر عواملها وأحد مجالات الاستثمار الهامة فيها .

ونظرا للإدراك العالمي المتزايد من قبل الحكومات والأفراد بأهمية التعليم , ودوره في عملية النمو الاقتصادي باعتباره شكل من أشكال الاستثمار ذو الانتاجية العالية لما يلعبه من دور في زيادة فاعلية العمل الإنساني , ومما يؤدي الى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الدخل على المستوى الفردي , والمستوى القومي مما يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي على صعيد الفرد والمجتمع ,كان لا بد من اهتمام الحكومة الجزائرية بالتعليم من خلال فتح العديد من المدارس والجامعات وتجهيزها , وقد ركزت جميع الخطط والسياسات التعليمية على الزامية ومجانية التعليم .

أ.الاشكالية :

نظرا لأن التعليم يعتبر من أهم الوسائل لتنمية العنصر البشري , فقد تركز اهتمام الدولة بفتح العديد من المدارس وتجهيزها بكافة المعدات والأدوات والتقنيات التعليمية اللازمة , اضافة الى تعيين المدرسين والعاملين , وأمتد هذا الاهتمام ليشمل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة التي شملت قطاع التربية والتعليم العالي بعناية متزايدة وذلك ايقانا منها أن الاستثمار في التعليم يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي , وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كمايلي :

ماهو أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2012) ؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالاستثمار في التعليم ؟
- هل التوسع في مراحل التعليم (المدرسي والجامعي) له أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- هل الانفاق عل التعليم(المدرسي والجامعي)) له أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ب. فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما :

- أن التوسع في مراحل التعليم (المدرسي والجامعي) له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- أن الانفاق على التعليم (المدرسي والجامعي) له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

ت . أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الى معرفة الدور الذي يلعبه التعليم في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يعد الاستثمار في التعليم المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وأن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم بهدف اكتسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته ويخفض مستوى الفقر، إذ يمكن تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر من خلال التنمية والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله.

ث . أهداف الدراسة ;

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :

- التعرف على نظريات النمو الاقتصادي .
- التعرف عل واقع النظام التعليمي في الجزائر .
- التعرف عن كيفية تأثير التعليم على النمو الاقتصادي , وماهي قنوات تأثيره .

- معرفة اثر التوسع في مراحل التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي .
- معرفة اثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي .

ج . حدود الدراسة :

تتكون حدود الدراسة من :

- الإطار المكاني : تم اجراء الدراسة على التعليم الحكومي في الجزائر (المدرسي والجامعي) .
- الإطار الزماني : لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى ثمانية وعشرين عاما (1985-2012) .

ح . مبررات اختيار الموضوع :

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما , أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ماهو موضوعي وما هو ذاتي , حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي.
- باعتبار الاستثمار في التعليم موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية .
- الميل الى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة .

خ . الدراسات السابقة :

1 - الدراسة التي قام بها كامل رشيد علي التل بعنوان "اثر التعليم على النمو الاقتصادي في الأردن"(1991) حيث حاولت الدراسة أن تبين مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي ومعرفة أي من المراحل التعليمية تساهم بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي وبالتالي تدر مردود مالي و تزيد من انتاجية العامل وأي من المراحل التعليمية تساهم مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي وبالتالي تكبد الفرد والمجتمع خسائر مادية وتقلل من انتاجية العامل , وقد أظهرت النتائج أن مساهمة التعليم كانت موجبة في المرحلتين الالزامية والثانوية,وسالبة في المرحلة العليا وذلك حسب طريقة(SCHULTZ) أما النتائج المتوصل اليها حسب طريقة (DENISON) فتبين أن مساهمة المرحلة الالزامية والعليا كانت موجبة ومساهمة المرحلة الثانوية كانت سالبة ويرى الباحث أنه من الأفضل الاعتماد على نتائج (DENISON) كونه يشمل جميع القوى العاملة ويشمل مجمل الانفاق عليها بعكس (SCHULTZ) الذي يفترض أن عنصر العمل الخام لا يحتوي على أي نوع من أنواع التعليم ويجب عدم أخذه بعين الاعتبار عند احتساب راس المال البشري .

2- الدراسة التي قام بها محمد صالح القرشي (1988) حيث هدفت الدراسة الى قياس تطور التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة العراق خلال الفترة(1960-1980) وذلك باستخدام النموذج الخطي البسيط , الذي يربط العلاقة بين الناتج القومي وعدد الطلبة المسجلين في كل مرحلة من مراحل

التعليم المختلفة , و خلصت الى أن التوسع في التعليم بجميع مراحله يساهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي في العراق, مع الأخذ فترة تخلف زمني لمدة أربع سنوات حتى يؤثر التوسع في التعليم على النمو الاقتصادي.

3- الدراسة التي قام بها " د. البشير عبد الكريم " بعنوان "قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر" والتي تهدف الى قياس مساهمة نفقات التجهيز القطاع التعليمي على مؤشرات النمو الاقتصادي (1984-2003) و قد استخدم الباحث نموذج دالة الانتاج لكوب دوقلاس, وقد دلت النتائج على وجود أثر ايجابي للانفاق على التعليم و حجم العمالة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

4- دراسة البنك الدولي (1980) هدفت الى دراسة مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي (قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و الالمام بالقراءة و الكتابة و متوسط العمر المتوقع أن يعيشه الفرد) في 83 دولة من الدول النامية خلال الفترة من 1960 -1977 و توصلت الدراسة الى أن الدول التي حققت أعلى المعدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بمعدلات أعلى في التعليم وكذلك بمعدلات عمرية أطول لأفرادها .

5- دراسة لليونسكو في الفترة (1950-1959) أجريت على أحد عشر دولة وهدفت الى حساب معاملات الارتباط بين القيد في المدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي , وتوصلت الى أن هناك ارتباطا بين أعداد الطلاب المقيدين بالمدارس و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

د . منهجية وأدوات البحث :

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي , حيث قمنا بوصف مختلف نظريات النمو الاقتصادي و كذلك تحليل ووصف واقع النظام التعليمي في الجزائر كما تم استعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات و معلومات , ولانجاز هذا البحث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغة الاجنبية والبحوث المتخصصة واستخدام البيانات الاحصائية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة , اضافة الى استخدام أداة التحليل الاحصائي EVIEWS 8 .

ذ . صعوبات البحث :

ان الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النظري وهذا في كل من واقع التعليم في الجزائر و كذا النمو الاقتصادي , أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهنا صعوبة الحصول على المعطيات الاحصائية .

ر . تقسيمات البحث :

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث الى ثلاثة فصول كما يلي :

-الفصل الأول : جاء تحت عنوان الاطار النظري للنمو الاقتصادي حيث تم تقسيمه الى :

1 - مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي.

2 - إشكالية النمو الاقتصادي .

3 – نظريات النمو الاقتصادي .

-الفصل الثاني : جاء تحت عنوان النظام التعليمي في الجزائر , حيث تم تقسيمه الى :

1 – واقع النظام التعليمي وتطوره.

2 – الانفاق على التعليم في الجزائر .

3 – المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في الجزائر.

الفصل الثالث : جاء تحت عنوان قياس أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985 -2012) , حيث تم تقسيمه الى :

1 – أثر التوسع في مراحل التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي ..

2 – أثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي .

تمهيد :

ان من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الانسانية الى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة هو تحسين المستوى المعيشي لإفرادها وزيادة رفاهيتهم ,وهذا لا يتم إلا في اطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

وقد اهتم رجال الاقتصاد عبر مختلف المدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو الاقتصادي,لكن ذلك كان في شكل أفكار وتحليل نظري الى ان أتت محاولات ايجاد نموذج مفسر للنمو الاقتصادي مع أعمال المفكرين الكلاسيك وفي نهاية خمسينات القرن الماضي برزت النظرية النيو كلاسيكية لتمنح نظرة جديدة للنمو الاقتصادي تجسدت في العديد من الدراسات والنماذج التي جاءت في شكل نظرية حديثة تهدف الى ايجاد عوامل داخلية لعنصر التطور التكنولوجي ,والذي يعزز النمو الاقتصادي ويحد من العوائد الحدية المتناقصة لراس المال لضمان استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل , وسنتطرق في هذا الفصل لهذه التطورات في الفكر التنموي وكل ما يتعلق به.

I.مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي:

I-1 - مفهوم النمو الاقتصادي:

ان كل من النمو و التنمية الاقتصادية يعبران عن الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لإنتاج الدخل الحقيقي للمجتمع، ويميل البعض إلى المساواة بينهما حيث أن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، ويميل عدد من الكُتَّاب إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصادياً ، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدماً، إلا أن الرأي الأعم والأصو َب والذي نتفق عليه هو قيام اختلاف واضح بينهما، لهذا من المفيد أن نوضح بالتفصيل مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يُقصد **بالنمو الاقتصادي** حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على:

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان ينمو بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

لذلك تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص الشديدة الفقر، وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر على أي تقدم يُذكَر.[1]

وبمراجعة معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة يتضح تماما أن معدلات الزيادة في الدول النامية ما زالت مرتفعة بمقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة كما يتضح من بيانات الجدول **I -1.**

الجدول I -1: سكان العالم ومعدل نموها (1990)

الإقليم	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية%	معدل نمو السكان1985-1990 %
إفريقيا شبه الصحراوية	490	9.3	3
الشرق الأوسط	276	5.2	2.6
جنوب آسيا	1193	22.6	2.2

[1] عبد العزيز عجمية , التنمية الإقتصادية , دارالنشر, قسم الإقتصاد وكلية التجارة , جامعة الاسكندرية,2000 ص51

الشرق الأقصى	1794	33.9	1.4
أمريكا اللاتينية	440	8.3	2
أوروبا /FSV	780	14.9	0.4
شمال أمريكا	304	5.8	1.1
العـالـم	5280	100	

المصدر: Tim Dyson, Population and food, Rantedge, P30.33

من بيانات الجدول يظهر ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية ولعل أعلى معدل يسود في الدول الإفريقية شبه الصحراوية **(3%)** وأدنى معدل في الدول المتقدمة حيث بلغ في الدول الأوروبية وفي دول الإتحاد السوفياتي السابقة**(0.4%)** ويبلغ في شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلاندا أكثر قليلا من **1%** (ليرجع جزئيا إلى الهجرة).

ب: إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 مثلا في سنة ما إلى 120 في العام المقبل أي بمعدل 20% فهل هذا يعني أن دخل الفرد زاد بمقدار 20% ؟، يتعين للإجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة)، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20% إلا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما انخفض وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ـ معدل التضخم [1]

ج- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل و.م.أ نجد اتجاهه المستمر في الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم، وعلى ذلك فإننا لابد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية ولا شك أن الحروب والتقلبات الطبيعية قد يكون لها أكبر الأثر على معدلات النمو ولتوضيح ذلك سنذكر على سبيل المثال الآثار التي تولدت عن الحروب الكورية (1950-1952) فلقد ترتب عن قيام تلك الحرب ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية نتيجة لإقبال الدول المختلفة على شرائها وتخزينها خوفا من تحول الحرب الكورية إلى حرب عالمية ثالثة، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار القطن المصري ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري، استطاعت الحكومة من خلاله تدعيم رصيدها من الذهب، ترتب على كل ذلك زيادة ملموسة في معدلات النمو الإقتصادي، كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل ثمانينات القرن الحالي ارتفاعا كبيرا أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي

[1] عبد العزيز عجمية , مرجع سابق , ص54.

للدول أعضاء منظمة الأوبيك، فزادت متوسطات فيها زيادة كبيرة، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت فبانتهاء الحرب الكورية عادت أسعار المنتجات الأولية، ومنها القطن، إلى ما كانت عليه قبل تلك الحرب، كذلك أسعار البترول التي كانت بلغت سعرا خياليا (حوالي 10 البرميل). لكل هذا فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الإقتصادي وعلى ذلك فإن النمو الإقتصادي يعني :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل أن النمو الإقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الإقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[1]

ويمكن تصنيف أنواع النمو الى :

النمو الاقتصادي الموسع : نمو الدخل بنفس معدل السكان , أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف : نمو الدخل يفوق نمو السكان , وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.[2]

I – 2- مفهوم التنمية الإقتصادية:

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعة، ومع نمو مهارات الإنسان أو قدراته تعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض بمجهود أقل نسبيا عن ذي قبل، ولقد تمخض عن زيادة السكان فضلا عن تقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم و تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل أي بأكثر كفاءة، وقد تطلب ذلك تكوين رأس المال والذي تمخض بدوره عن زيادة انتاجية العمل.

ونقول من هذا المنطلق أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الإتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصادياً .

[1] محمد عبد العزيز عجمية والآخرون , التنمية الإقتصادية , الدار الجامعية, 2003 , ص20

[2] Jacque Brasseul , Introduction a l'économie du développement , Paris , armond colin édition , 1993 , p 13

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية فهي تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادات الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل.

ولقد تعددت تعاريف التنمية فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[1]

ويصوغها البعض الآخر بتعاريف عدة منها فمنهم:

أ- يعرفها الدكتور مدحت العقاد بأنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.[2]

ب- تعريف الدكتور صلاح الدين فائق هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الإقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط ، إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغيرات كلية في المجتمع.

ت- الدكتور فؤاد مرسي يعرف التنمية في البلدان المختلفة بأنها عملية النمو المعجل الذي تجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والقومية.

ث- الدكتور عبد الرحيم بوداقجي – مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن.

لهذا فان التنمية الإقتصادية في البلدان المختلفة هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو مستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها أي أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتغيير وتطوير الهيكل الإقتصادي والاجتماعي في الإقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع لذلك فإن أهم عناصر التنمية الإقتصادية هي:

- مجموعة إجراءات وتدابير واعية وهادفة.
- الدولة طرف أساسي وكبير في اتخاذ تلك الإجراءات والتدابير.
- تغيير وتطوير الهيكل الإقتصادي والإجتماعي.
- تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد.

[1] محمد عبد العزيز عجمية والآخرون , مرجع سابق , ص55

[2] إسماعيل عبد الرحمن والآخرون , مفاهيم ونظم إقتصادية, دار وائل للنشر, 2002 , ص267.

- استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة.
- الفائدة لغالبية أفراد المجتمع. [1]

وعلى العموم فإن التنمية الإقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مر الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. [2]

إن كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية أي أن التنمية عملية نهوض حضاري شامل، والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغيير في الأوضا ع القائمة والتي ربما تكون مختلفة.

ولا زال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان صانعي القرارات ومنفذيها، ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في معظم المجالات الإقتصادية والإجتماعية، ولا شك أنه كان هناك بعض التطور في مجالات الصحة والتعليم في بعض الدول النامية ومنها العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه.

إن التنمية الإقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة و تعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع مختلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل المستخدمة.

وحتى يمكن تحقيق أهداف بر امج التنمية يتطلب ذلك احداث تنمية متوازية في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الآخر كما هو حاصل الآن في معظم البلدان النامية، لذلك لا بد من التأكيد على أن التنمية لا تحدث إلا للإنسان نفسه لأنه الهدف من التنمية كما أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء أولا بتنمية هذا الإنسان، باعتباره أداة أو وسيلة التنمية وغايتها في الوقت نفسه من خلال المشاركة في عملية التنمية والمشاركة في جني ثمارها وحصوله على قدر مناسب من الإشباع لحاجاته الأساسية.

فالأمر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع في الإقتصاد المختلف فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها، فإذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون أن تحسن نوعية حياة السكان لا يمكن القول أن ثمة تنمية قد تحققت.

[1] محمد أحمد الدوري , التخلف الاقتصادي , ديوان المطبوعات الجامعية , 1987 , ص54-55.
[2] محمد عبد العزيز عجيمية , مرجع سابق, ص56.

فالإنسان في النهاية كما ذكرنا هو الهدف من التنمية وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها، كذلك إن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، وإنما أيضا وربما بدرجة أكبر على هيكل معدلات النمو أي على الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة ومن أهم أهداف التنمية الإقتصادية: رفع مستوى المعيشة، التوسع في الهيكل الإنتاجي، زيادة الدخل القومي الحقيقي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات. [1]

I – 3 الفرق بين النمو والتنمية:

البلدان النامية كانت عبارة عن مستعمرات تابعة للبلدان الأوروبية الغربية ولم تتحرر معظمها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحصل كثير منها وبدرجات متفاوتة على الاستقلال السياسي والاقتصادي وعندما بدأت بناء اقتصادياتها واجهتها مشكلة التخلف الإقتصادي واتضح أمامها مدى اختلال أبنيتها الإقتصادية، ومدى ضعف كميات وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة، فالبلدان النامية تحاول جاهدة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك عن طريق إحداث تغيرات جذرية في أبنيتها الإقتصادية والإجتماعية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة.

ويعني النمو الإقتصادي زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

كذلك فإن التنمية تنطوي على احداث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد وجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الإقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي. [2]

فالتنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والنمو الإقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية، فإذ ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا بمعدل 8 % وكان معدل زيادة السكان 3% فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل 5% سنويا.

ومن الممكن أن ينمو الإقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الإقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الإقتصاد القومي كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.

إن التنمية الإقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الإقتصادي والإجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة. [3]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن والآخرون , مرجع سابق , ص 268-269.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية , اتجاهات حديثة في التنمية , الدار الجامعية , 2002 , ص16.
[3] إسماعيل عبد الرحمن والآخرون , مرجع سابق , ص272 - 273.

كما أن التنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الإقتصادي, وإنما أيضا الثقافي والسياسي والإجتماعي والأخلاقي ومن هذا المنطق فإن التنمية تتضمن التحديث Modernisation والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الإلتزام بالجانب الأخلاقي، فهناك من المعرفة الحديثة ماهو مخرب ومدمر، وحتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن يتم الإستعانة بها في إطار أخلاقي محدد فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية والهندسة الوراثية ولكل منهما جوانب إيجابية وجوانب لا أخلاقية، ولاشك أن التنمية تعني الإستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع.

كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية Democratization ومزيد من المشاركة Participation واللامركزيةDécentralisation ويتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.[1]

وخلاصة القول أن تعريفنا للتنمية "بأنها عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع" هذا المفهوم للتنمية الإقتصادية والإجتماعية يمثل للبلدان النامية طريق للخروج من دائرة التخلف وللوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل.[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية , مرجع سابق , ص17
[2] إسماعيل عبد الرحمن والآخرون , مرجع سابق , ص273

II. – إشكالية النمو الإقتصادي:

II. -1- سمات النمو:

ان علماء الإقتصاد الذين درسوا النمو وجدوا أنه لابد من وضع محرك التقدم الإقتصادي على أسس من أهمها:

II.1-1- الزيادة في الإنتاج:

أ- الإنتاج:

يعتبر استخدام مؤشر الناتج الداخلي الخام PIB أو الدخل الوطني RN من أهم المؤشرات استخداما لتعريف التخلف، وبهما يعرف درجة تقدم أو تخلف البلد.

هذا المؤشر إذا كان ضعيفا يعني أن هذا البلد ينتمي إلى العالم المتخلف وارتفاعه يعني انتماء هذا البلد للبلدان المتقدمة، إلا أن هذين المؤشرين لا يبينان حقيقة بعض الدول مثل الدول النفطية المرتفعة PIB و RN ولكنها دول متخلفة بحيث لا يعبر عن الوضعية الحقيقية للدول المدروسة[1] .

ب- متوسط دخل الفرد: [2]

يعتبر متوسط الدخل أحد أهم المؤشرات لدى الكثير من المفكرين الإقتصاديين للتفريق بين الدول المتخلفة والمتقدمة فكلما كان الدخل مرتفعا كانت الدول أكثر تقدما والعكس صحيح كلما كانت الدخول منخفضة كانت الدول أقل تقدما أو متخلفة.

ونفس المشكل بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فارتفاعه لا يعني تقدم الدولة لأننا سوف نصنف دول الخليج ضمن الدول المتقدمة حسب هذا المؤشر و الحقيقة أنها متخلفة.

II. 1-2- الموارد البشرية:

يعتقد معظم علماء الإقتصاد أن نوعية العمالة - مهارة ومعارف، وانضباط القوى العاملة- هي أهم مؤشر، والواقع أن في الإمكان شراء أو اقتراض مكونات الإنتاج الأخرى سواء منها السلع الإنتاجية أو المواد الخام أو التكنولوجيا من السوق العالمي، ولا يمكن استعمال هذه السلع أو صيانتها بفعالية إلا بواسطة عمال مدربين.

II. 1-3- تكوين رأس المال:

تكدس رأس المال يتطلب التضحية بقدر من الإستهلاك الحالي على مدى سنوات عدة والدول التي تنمو بسرعة تميل إلى الإستثمار بكثافة في السلع الإنتاجية الجديدة.

II. **1-4-التغير التكنولوجي والتجديد:** يشير تعبير التغير التكنولوجي إلى تغير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على مخرجات محسنة، أو المزيد من الإنتاج ، و التغير التكنولوجي هو في الواقع عملية مستمرة من التحسينات الصغيرة والكبيرة.

---

[1] مخنفف أمل شهرزاد , دراسة قياسية لـPIB في الجزائر , مذكرة ليسانس ,كلية الاقتصاد ,جامعة سعيدة , السنة الجامعية 2006-2007 , ص26

[2] بول آ. ساموبلسون , ويليام د. نورد هاوس , ترجمة هشام عبد الله , الإقتصاد , دار الأهلية للنشر , 2001 , ص[566-567]

فالقسم الأعظم من التقدم التكنولوجي يتم بهدوء وبطريقة غير ملحوظة على شكل تحسينات صغيرة ترفع من نوعية المخرجات وتزيد من كميتها، إلا أنه بين الحين والآخر تخلق التغيرات في التكنولوجيا عناوين بارزة وصورا لا تنسى.

II. 1-5- التقدم الإقتصادي:[1]

إن التقدم والتخلف مفهومان تاريخيان نسبيا، ففي كل مرحلة تاريخية توجد شعوب أو مناطق متخلفة ومناطق متقدمة على سلم الحضارة، لكن الحضارة الحديثة تتميز بميزة جوهرية عن كل حضارات التاريخ السابقة وهي التقدم العلمي الذي غير تغييرا جوهريا من موقف الإنسان إتجاه شروط وجوده الطبيعية والإجتماعية.

حديثنا عن التقدم كان كونها غاية من كل تنمية، حيث أن كل مفهوم التنمية يختلط دائما بالحديث عن التخلف والتقدم، فالتقدم هو الغاية، والتنمية هي عملية بناء أسس ومقومات نظام اجتماعي اقتصادي متقدم.

II. 2- العوامل المحددة للنمو:[2]

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الإقتصادي ومع ذلك هناك بعض العوامل التي يمكن أن تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

II. 2-1- كمية ونوعية الموارد البشرية:

لا شك أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة القوى العاملة التي تحدد عادة مابين (15-65) سنة، أي عدد السكان القادرين أو الزيادة في الناتج القومي، أما الجانب النوعي وهو الأهم في عجلة النمو الإقتصادي فيعتمد على إنتاجية العمل، أي الزيادة الحاصلة في إنتاج العامل الواحد خلال فترة زمنية (في الساعة الواحدة، أو يوم عمل) كما يتضح من المعادلة التالية: $C= L \times O/L$

O= الناتج القومي O/L =متوسط إنتاجية العمل C = عدد ساعات العمل

يتضح مما تقدم بأن النمو الإقتصادي يمكن أن يتحقق نتيجة لزيادة كمية الموارد البشرية وكذلك بزيادة نوعية هذه الموارد، أي إنتاجية العمل، وتعتمد إنتاجية العمل بدورها على أربعة عوامل هي: التقدم التكنولوجي، تراكم رأس المال، العوامل البيئية والتخصص في الإنتاج وتحسينه.

II.2-2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد النمو الإقتصادي على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة في قطر معين فالأراضي الصالحة للزراعة وتوفر المياه والمعادن والغابات وحتى جمال الطبيعة واعتدال المناخ كلها عوامل مدعمة لقدرات الإنتاجية الكامنة التي ما إذا أحسن إستغلالها تؤدي إلى زيادة النمو و معدلات النمو الإقتصادي وبالتالي الناتج القومي، وهنا يبرز دور العامل البشري في استغلال الموارد الطبيعية، وقد تكون الموارد الطبيعية متوفرة إلا أنها غير مستغلة من الناحية

[1] محتقف آمال شهرزاد , مرجع سابق , ص 28.
[2] عبد الوهاب الأمين , مبادئ الإقتصاد الكلي , دار الحامد للنشر والتوزيع , 2004 , ص373-374 - 375.

الإقتصادية لأسباب عديدة في مقدمتها عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي، و الجدير بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لقطر معين ليست بضرورة ثابتة حيث من الممكن لهذا القطر أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي في المستقبل، فعلى سبيل المثال الإحتياطات النفطية يمكن زيادتها من خلال تكثيف عمليات التنقيب على آبار نفطية جديدة وهكذا بالنسبة للعوامل الأخرى.

II.2-3- تراكم رأس المال:

تتطلب عملية التنمية الإقتصادية تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للقطر وذلك من خلال تكثيف الإستثمارات في مشروعات البنى التحتية مثل توسيع شبكة الطرق الداخلية والخارجية وبناء الجسور والمطارات والموانئ والمدارس والجامعات والمستشفيات ومحطات الطاقة الكهربائية وشبكات المياه والإتصالات وغيرها.، من شأنها إعداد الإقتصاد القومي للإقلاع وإقامة المشروعات الإنتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للوطن ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على مدى جدية السياسات الإقتصادية الهادفة إلى إعطاء الأولوية في الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الإستثماري وليس الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي. ويمكن إيجاز عمل هذا المبدأ بصورة عامة كما يلي:[1]

إن كلفة أو ثمن النمو الإقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الإستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الإدخار بغرض تراكم رأس المال.

II. 2-4- التخصص والإنتاج الموسع:

يعتبر آدم سميث من أوائل الإقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه ثروة الأمم، فقد أوضح أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل ويؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا(كما هو الحال في معظم الأقطار النامية) فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الإستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذن بأن النمو الإقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الإقتصادي لبلد معين، جزئيا على الأقل، بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الإقتصادية.

كما يتحدد النمو الإقتصادي من خلال التحدي الذي تواجهه الأقطار النامية التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية والمالية والضغوط السكانية في التركيز على أهم مواردها وهي الموارد البشرية وذلك في سعيها الحثيث لتحقيق

[1] إسماعيل عبد الرحمن والآخرون , مرجع سابق , ص280.

أهدافها الإنمائية ويعتبر التعليم والتدريب المستمر بمثابة الآلية الأساسية التي يمكن بواسطتها تطوير مهارات الأجيال الناشئة وزيادة قدرتها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما يجب أن تركز النظم التعليمية على الجانب النوعي والمهني في العملية التعليمية بحيث تكون مخرجات التعليم تتوافق مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل وذلك من أجل تعظيم المنافع الإجتماعية من الإستثمارات الكبيرة في مجال التعليم[1].

II.2-5- التقدم التكنولوجي:

بالإضافة إلى الإعتبارات الكمية، فإن هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد النمو الإقتصادي، ومن أهم هذه العوامل النوعية هو عامل التقدم التكنولوجي، ويعني هذا بصورة عامة، السرعة في تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين 18م و19م خير دليل على مستوى التطور الإقتصادي الذي رافق هذه الاختراعات في كل من إنجلترا و و.م.أ، كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل الاختراعات والإبداعات التكنولوجية، لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشمل أكثر من مجرد ظهور الاختراعات فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق.

II.2-6- عوامل بيئية:

لا يحدث النمو الإقتصادي في أي بلد من فراغ، فالنمو يتطلب مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية والإجتماعية، الثقافية والإقتصادية. ويعني هذا أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الإستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الإقتصادي، وليس غريبا إن استطاعت بعض الأقطار مثل و.م.أ، كندا، المملكة المتحدة، اليابان، أن تحقق معدلات نمو عالية بالرغم من إختلاف نظمها السياسية، بينما هناك أقطار أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا لم تتمكن من تحقيق نمو إقتصادي مهم طيلة عشرات السنين الماضية، والجدير بالملاحظة أنه من الصعوبة تحديد مدى تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الإقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية، لهذا يفضل معظم الإقتصاديين التأكيد على ثلاثة عوامل هي:

أ- زيادة القوة العاملة ب- زيادة رأس المال ج- التقدم التكنولوجي.[2]

- يمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي في النمو الإقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة ، وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة، فمثلا، إذا كان الإقتصاد ينمو بنسبة 6%سنويا خلال فترة معينة، وإذا كان 4% من هذا العامل يعزى إلى نمو القوى العاملة

[1] عبد الوهاب الأمين , مرجع سابق , ص376.
[2] إسماعيل عبد الرحمن و الأخرون, مرجع سابق , ص282.

ورأس المال ، فإن النسبة المتبقية وهي 2% يمكن أن تعزى إلى التقدم التكنولوجي، ويضمنه العوامل الأخرى كالتحسين في نوعية المكائن، الإدارة والمهارات الفنية للعمال...إلخ.

II.-3- تكاليف النمو:

تكاليف النمو هي الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية والتكاليف الإنسانية.

II.-3-1- الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية:

إن الإضرار أو إفساد المحيط ليس بحاجة للإثبات، فهو يبرز بعدد معين من "الاعراض الخارجية" وأهمها: التلوث، الإزدحام، الضجة، تشويه المناظر، إختلال توازن البيئة، زيادة التوسعات العمرانية على حساب الطبيعة، أما استنفاذ الموارد الطبيعية (موارد الطاقة والموارد الأولية) أوضحها بجلاء تقرير مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا (M IT) في إجتماع روسيا "محطة للنمو"، باعتمادها بعض المتغيرات الإستراتيجية على المستوى العالمي (السكان، الإنتاج الصناعي، حصة الفرد من المواد الغذائية، التلوث، المواد الطبيعية)، توصلت مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا على استنتاج أن النظام الإقتصادي سينهار قبل السنة 2100 باستنفاد الموارد الطبيعية والتلوث الذي لا يمكن الصمود في وجهه ورغم الإنتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسة (اكتشاف مناجم جديدة أو أشكال جديدة للطاقة...) والأخطاء التي تكشفها، فأنها جديرة بأن تبعث وعيا بمخاطر نمو .

II.-3-2- التكاليف الإنسانية:

لم يخفف النمو الإقتصادي بشكل ملموس، الفوارق الإجتماعية في أكثر البلدان وفوق ذلك كان مصدرا "لحالات فقر خاصة" (مزارعون، صغار التجار، حرفيون...). مما لا ريب فيه، أن النمو الإقتصادي أوجب على بعض الفئات الإجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق، وكذلك بالنسبة لبعض الدول(شروط العمل للعمال المتخصصين والعمال المهاجرين، استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو...إلخ.

في التحليل الإقتصادي التقليدي، لا تؤخذ هذه التكاليف بعين الإعتبار، تلك هي بصورة خاصة حالة الكميات الإقتصادية المجمعة: الناتج الداخلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي المفترض أنها تصور النمو الإقتصادي.[1]

II.-4-أهمية تحليل النمو:[2]

النمو الإقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الإقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الإنتاج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي يساهم في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية و الإقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الإحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

[1] ب- برنيه وإ- سيمون , أصول الاقتصاد , ترجمة أمير ابراهيم شمس الدين , المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ,1989 , ص470

[2] محتقف آمال شهرزاد , مرجع سابق , ص 28.

والنمو الإقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الإستهلاك والإستثمار والإنتاج.

III نظريات النمو:

III-1- النمو عند الكلاسيك:[1]

III-1-1-آدم سميث:

هو باحث اقتصادي ولد في اسكتلندا عرف بوضع أسس الاقتصاد السياسي من خلال كتابه "ثروة الأمم" سنة 1776 كان مهتما بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي ومن أهم مبادئه:

أ- **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤول على تصرفاته، بمعنى هو أفضل من يحكم على مصالحه وسيسلك في سبيلها أفضل سلوك و أن هناك "يد خفية" تقود كل فرد وترشيد آلية السوق، وأن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، لذلك كان ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب- **تقسيم العمل:** يعتبر تقسيم العمل نقطة بداية في نظرية النمو لدى آدم سميث حيث أنها تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل، فتقسيم العمل (أي كل عامل يكون عمله متمحور حول عمل معين ولا يقوم بعدة أعمال في نفس الوقت) هذا يؤدي إلى تحسين مهارات العمال وتوفير الوقت اللازم لإنتاج سلعة وإلى اختراع آلات جديدة، ومن هنا حسب سميث يمكن تعميم فكرة تقسيم العمل على كافة المعمورة لتقسيم العمل دولياً .

ج- **تراكم رأس المال:** لكي يكون هناك تقسيم للعمل يجب أن يكون هناك رأس المال لذلك يرى سميث أن الادخار شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، وذلك رغبة من الرأسماليين في استثمار مدخراتهم.

د- **اتساع السوق:** إن تقسيم العمل في نظره يعتمد على اتساع السوق فإذا كانت السوق ضيقة جداً، فإن العامل لا يجد دافعا في التخصص لذلك فإن اكتشاف أسواق دولية يفسح المجال للتخصص أكثر ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

و- **التراكمية أو التجديد الذاتي للتنمية:** يرى آدم سميث أن عملية التنمية تصبح متجددة ذاتياً ففي ظل وجود تراكم رأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه فيما يتمخض عنه زيادة الدخول، ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن زيادة الادخار والاستثمار ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك نمو الدخل، ويتمخض عن التقسيم ميزة أخرى هي تزايد أفكار جديدة والأفضل لإنتاج السلع.

[1] الأستاذ نزعي عز الدين , محاضرات مقياس نظريات ونماذج النمو ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة سعيدة , السنة الجامعية 2009/2008

الشكل رقم **I-1 :**مخطط النمو عند آدم سميث

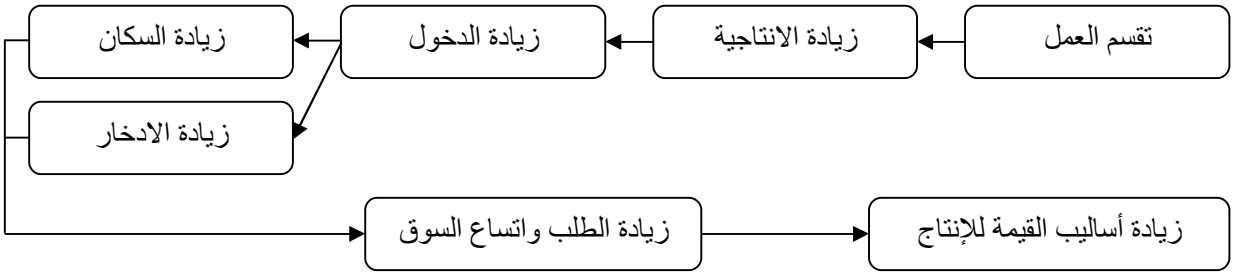

المصدر : نزعي عز الدين مرجع سبق ذكره

III-1-2- دافيد ريكاردو(1772-1825):

هو من أصل هولندي أهم مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، أوضح فيه كيفية توزيع الإنتاج الوطني بين ملاك الأراضي والمجتمع فنموذجه يتكون من ثلاث فئات رئيسية وهم الرأسماليون، ملاك الأراضي والعمال وقد اعتبر ريكاردو أن الزراعة أهم قطاع في الاقتصاد ومشكلة إمداد السكان المتزايدون بالمواد الغذائية هي النقطة الأساسية في تحليله، وأوضح أن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في الاقتصاد لأنهم يملكون ويديرون إنتاج السلع والخدمات، فعند قيامهم بالمشروعات الإنتاجية يستأجرون الأراضي من الملاك ويمدون العمال بالمعدات والآلات اللازمة للإنتاج أي يمدونهم برأس المال الثابت ويقدمون لهم رأس المال المتداول في شكل أجور تكفيهم حد الكفاف، واعتبر ريكاردو أنه مادام معدل الربح موجب فإن ذلك يحفز الرأسماليون على ادخار أرباحهم ويجدر بالذكر أن أصحاب الأراضي والعمال يستهلكون طبقاً لريكاردو كل دخولهم، ومن ثم فإن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عملية النمو عن طريق استثمار مدخراتهم في شراء آلات ومعدات وإمدادها للعمال للقيام بعميلة الإنتاج واستئجار الأراضي من ملاكها مقابل جزء من الإنتاج يدعى الريع ومن ثم يزيد الإنتاج الصافي أي الفرق بين القيمة السوقية للسلع النهائية المنتجة وقيمة السلع التي يحتاج إليه الاقتصاد لإعادة القوة العاملة التي تنتج هذا الإنتاج والريع وبالتالي يزيد النمو وبما أن التعامل ما بين العمال والموارد الطبيعية ورأس المال ينتج فائضا أكبر من القدر اللازم لإعادة القوة العاملة فإن عملية التنمية تصبح ممكنة وعلى الرغم من ذلك فإن ريكاردو يرى أنه نظرا لبخل الطبيعة أي تناقص الغلة فإن الإيراد سوف ينخفض وبالتالي سوف ينخفض النمو، وذلك أن الرأسماليون يعملون على توظيف العمال لكي ترتفع أجورهم عن حد الكفاف وبالتالي يزيد عددهم وبالتالي تزيد حاجاتهم من المواد الغذائية مما يضطر الرأسماليون إلى استغلال أراضي غير خصبة ويزيد أسعار الإيجار للأراضي الخصبة مما يزيد نصيب ملاك هذه الأراضي من الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض الإيراد الصافي وبالتالي يقل النمو وبالتالي تصبح التنمية غير ممكنة.

الشكل رقم **I-2 : مخطط دورة التنمية عند ريكاردو**

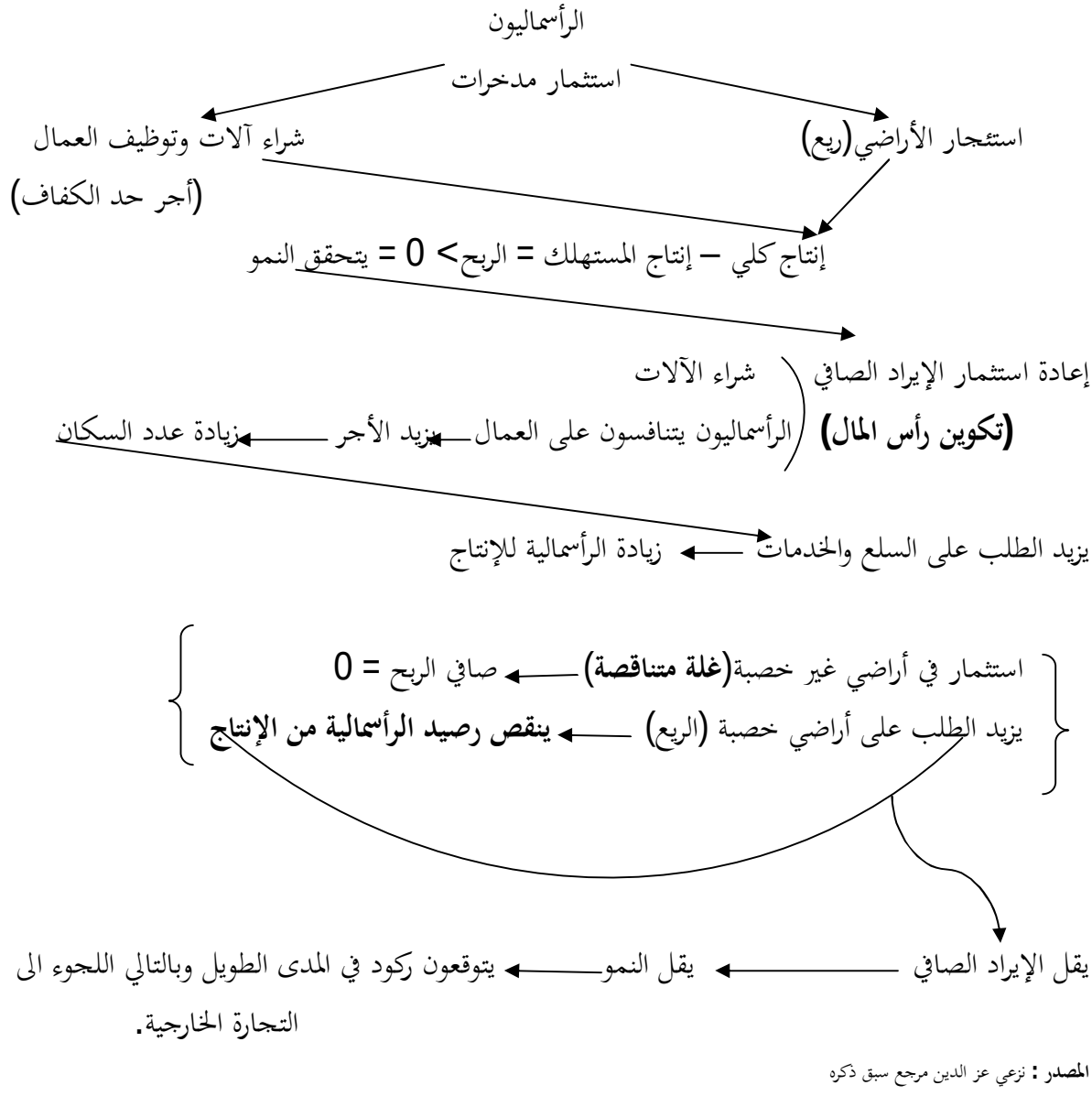

المصدر : نزعي عز الدين مرجع سبق ذكره

كما يمكننا ذكر أحد رواد الفكر الكلاسيكي صاحب النظرة التشاؤمية هو الآخر شأنه شأن دافيد ريكاردو والمعروف بالاقتصادي **روبارت مالتوس (1776-1836)**

وقد تنبه هذا الأخير إلى ظاهرة ازدياد عدد السكان في العالم وعن كمية الزيادة في انتاج المواد الغذائية التي لا تكفي لهذه الجماعة، وتشاؤم مالتوس واعتقاده أنه لإعادة التوازن بين عدد السكان والإنتاج لا بد من مجاعات أو حروب أو أوبئة تذهب بالعدد الزائد من الناس، واعتمد في تفسير نظريته على القول بأن عدد السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية في حين أن زيادة الإنتاج يزيد وفق متتالية حسابية وبهذه الطريقة فسر تشاؤمه حول انخفاض النمو الإقتصادي.[1]

III-2-النمو عند النيوكلاسيك :

ظهرت هذه النظرية لتفسر النمو الاقتصادي في منتصف الخمسينات على يد الاقتصادي روبرت سولو بهدف معالجة مشكلة ضمان معدلات مستمرة في النمو الاقتصادي ، و انتهى هذا التحليل بفرض أن رأس المال هو العنصر الوحيد الذي يستجيب للعوامل الاقتصادية و عنصر العمل يتحدد خارجيا بالنمو السكاني , و قابلية احلال عنصر الانتاج و غياب التغير التكنولوجي الى النتيجة القائلة بأن الزيادة في تراكم رأس المال المادي يؤدي الى الزيادة في نسبة رأسمال الى العمل ، و بالتالي الزيادة في الناتج القومي لمرة واحدة ، لكن لا يمكن أن تكون مصدرا للنمو الدائم في نصيب الفرد من الناتج القومي في الأجل الطويل و يعزى ذلك الى تناقص الانتاجية الحدية لمدخلات الانتاج ، بحيث لا يتحقق النمو القابل للبقاء و الاستمرار الا من خلال التغير التكنولوجي بمعنى أنه مستقل عن معدلات نمو مدخلات الانتاج و انما يعتمد على عوامل غير اقتصادية خارجية مثل الاكتشافات و المبتكرات العلمية و التي تعتبر كعنصر أخر [2] .

III-3- نظرة كارل ماركس للنمو:[3]

لقد اعتبر كارل ماركس أن التنمية في النظام الكلاسيكي الرأسمالي منحلة وتافهة، وحسبه فإن هذا النظام يحتوي على جميع التناقضات الداخلية التي تكون أمام تحقيق تنمية ناجحة وهي التي تجعله ينهار ليأتي مكانه النظام الاشتراكي وفي هذا النظام اللاطبقي الجديد سوف تستخدم القوى الإقتصادية أحسن استخدام وبالتالي يزيد النمو وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك، ويمكن توضيح تحليل ماركس في الصورة المبسطة توجد طبقتان في النظام الرأسمالي هما الرأسماليون الذين يمتلكون كل وسائل الإنتاج والعمال الذين لا يمتلكون سوى قوة عملهم الفانية والتي يعرضونها للبيع، ويستهدف الرأسمالي تعظيم أرباحه إلى أقصى حد ليس فقط من أجل تحسين المعيشة ولكن من أجل البقاء والسباق التنافسي مع غيره من الرأسماليين، وإحدى الطرق التي يكثر الرأسمالي بها أرباحه هي إدخال اختراعات تتمخض عن خفض نفقات الإنتاج ومن ثم يحصل الرأسمالي –

1 بدري يونس , العولمة وقضايا الإقتصاد السياسي , دار الفارابي , 2004 ,ص65

[2] محمد سعيد الزعيمي , الاستثمار في التعليم الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي في اليمن , مذكرة ماجستير , جامعة الاردن, 1997,ص 20

[3] محمد علي الليثي , التنمية الإقصادية , الدار الجامعية بالإسكندرية 2004, ص85 - 86

مؤقتا- على معدلات ربح تفوق كثيرا مما يحصل عليه منافسوه، وفرص إدخال هذه الاختراعات كثيرة ومتنوعة في تلك الصورة التي وصفها ماركس للنظام الرأسمالي، فكما أن الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي يمثل عنق الزجاجة الأساسي في النموذج التقليدي للنمو، فإن عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو السبب الجوهري وراء انهيار النظام الرأسمالي في النموذج الماركسي فمن طبيعة التقدم التكنولوجي أن يكون مدخرا للعمال مما يتمخض عن خلق الكثير من المشاكل وظهور البطالة من جراء التقدم التكنولوجي فيطرد العمال مباشرة من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة ويتمخض عن ظهور وتزايد ما سماه ماركس بالجيش الصناعي الاحتياطي تناقص مستويات الأجور للعمال الذين بقوا في العمل وسيادة ما يسمى أجر الكفاف، ومع محاولة الرأسماليين زيادة رؤوس أموالهم يزداد الوضع سوءا حيث أن ذلك يتم عادة عن طريق إدخال طرق انتاجية جديدة تتمخض بدورها عن زيادة حجم البطالة وعليه فإن التقدم التكنولوجي يقذف بعدد متزايد من العمال ليضاف إلى الجيش الصناعي الاحتياطي مما يتمخض عن تخفيض مستويات الأجور، للمحظوظين من العمال والذين بقوا في العمل إلى الحدود الدنيا.

يضاف إلى ما سبق أن حظ الرأسماليين ليس أفضل بكثير من حظ العمال فيجد الرأسماليون أنفسهم مطوقين بدرجة متزايدة داخل معركة تنافسية تمثل القسوة فيها المطلب الأساسي للبقاء والصمود ويتمثل ذلك في محاولة الرأسمالي المحافظة على معدل أرباحه وذلك عن طريق إطالة يوم العمل وخفض معدلات الأجور, وخصوصا أجور النساء والأطفال، لتصبح أدنى من مستويات الكفاف ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال يفشل العديد من الرأسماليين ويخرجون من الميدان لينظموا إلى طبقة العمال وترتب على ذلك أن يأخذ عدد متناقص من الرأسماليين زمام السلطة على كميات متزايدة من رأس المال.

وتتمخض كل هذه الاتجاهات عن تعاقب أزمات دورية يترتب عنها انخفاض أكثر لأرباح الرأسماليين ويعتبر قصور الإستهلاك سببا لهذه الأزمات فقدرة العمال على الإستهلاك محدودة، ويترتب على كل ذلك ظهور فائض عام من السلع بصفة دورية حيث يصبح الإستهلاك أقل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

- الإنتقادات الموجهة لماركس:

يحتوي النموذج الماركسي من وجهة نظر المنطق الإقتصادي على الكثير من النقائص والتناقضات فمثلا تقف خبرة قرن وربع قرن من الزمان منذ تحليل ماركس عن الطبيعة المتناقضة للتقدم التكنولوجي، فلم تمثل البطالة الفنية أو التكنولوجية إلا مشاكل مؤقتة وبصفة عامة لم تحدث هذه البطالة على نطاق واسع، فضلا عن ذلك فإن مستويات الأجور في الدول المتقدمة أعلى بكثير من مستوى الكفاف الذي يبدوا أن ماركس كان يتحدث عنه، ويبدو أن العمال يشاركون في ثمار النمو في الدول النامية والتي بها رأسمالية قوية، كذلك فإن تحليل ماركس للدورات الإقتصادية هو أيضا غير كاف، فماركس شأنه في ذلك شأن غيره من الإقتصاديين كان مقتنعا بفكرة إمكانية حدوث قصور مزمن في الطلب الكلي على السلع والخدمات، غير أن مناقشته لهذه المسألة كانت بمثابة تأكيد

على إمكانية حدوث القصور المزمن ولم تكن تفسيرا لسبب حدوثه وباختصار فإنه رغم أن كتابات ماركس مملوءة بنفاذ البصيرة لطبيعة عملية النمو في ظل النظام الرأسمالي إلا أنه لم يبق نظرية للتنمية الإقتصادية متسقة منطقيا.

III-4- نظرية كينز(1883-1946) John M.keynes:

يرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة على مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، حيث يتوفق حجم التشغيل بدوره على الطلب الفعلي، ويتحدد عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي و يتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار حيث يتوقف الطلب على الإستهلاك على ميل الإستهلاك، حيث يشير إلى أن الزيادة في الدخل لا توجه بالكامل للإستهلاك أي أن الزيادة في الإستهلاك لا تستوعب الزيادة في الدخل لها، وبالتالي فإن الفجوة بين الدخل والإستهلاك يتم ملؤها بالإستثمار، فإذا لم يتحقق ذلك القدر المطلوب من الإستثمار لملئ الفجوة فإن الطلب الكلي يكون أقل من العرض الكلي، ومن ثم ينخفض مستوى الدخل والتشغيل حتى تختفي الفجوة.[1]

حيث جاء كينز ليقدم نظريته لتصحيح الخلل فأعطى لتدخل الدولة أهمية كبير ة وذلك بتحفيز الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي والزيادة في الإستثمار وبالتالي الإستهلاك وذلك بفعل مضاعف كينز وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني وهذا ما يؤدي للتقليل من البطالة وتحقيق نمو وتنمية وقد اعتبر أن مستوى الإستثمار مقرون بمعدل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.[2]

وقدم بعض الإقتراحات حول الشروط الضرورية للتقدم الإقتصادي والتي تتمثل في:

1- القدرة على التحكم في السكان.

2- التصميم على تجنب الحروب الأهلية.

3- التصميم على التقدم العلمي.

4- معدل التراكم الذي يتحدد بالفرق بين الأرباح والاستهلاك .

الأدوات الكينزية والإقتصادية التي استعملها في تحليله:

أ: الطلب الفعلي: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الإستهلاك أو الإستثمار وذلك من خلال السياسات النقدية والمالية.

ب: ميل الإستهلاك: اعتمد كينز بشكل أساسي على فكرة الميل للاستهلاك خاصة في إقامة العلاقة بين الإنفاق والدخل، فعندما يزيد الدخل يزيد الاستهلاك تبعا لذلك لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل، مما يعني أن جانبا من هذه الزيادة في الدخل توجه للادخار الذي يزيد مع زيادة الدخل.

[1] محمد البنا , التنمية و التخطيط الاقتصادي , مكتبة الزهراء للشرق , 1996 , ص69

[2] نزعي عز الدين , مرجع سابق .

ج: الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال، فعندما يزيد الاستثمار تتراجع الكفاية الحدية لرأس المال، والعكس صحيح.

د: سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، ومن بين أغراض تفضيل السيولة فإن الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط يتوقف على الدخل ولا يؤثر على سعر الفائدة، بينما تفضيل السيولة لغرض المضاربة هو الذي يؤثر في سعر الفائدة.

و: المضاعف: إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:

1- وجود بطالة لا إرادية (إجبارية).

2- اقتصاد صناعي.

3- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.

4- يتم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفر السلع و رأس المال اللازم للزيادة في الإنتاج.

هـ: السياسة الإقتصادية: يرى كينز في معالجة مشكلة التخلف وتحقيق نمو وتنمية إقتصادية تطبيق سياسة إقتصادية متمثلة في السياسة المالية ومن أدواتها الضرائب والإنفاق الحكومي والسياسة النقدية المتمثلة في عرض النقود.

الإنتقادات الموجهة لنظرية كينز:

هناك مجالات أخرى لا يتوقف فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسة الكينزية والواقع أن النظرية الكينزية لا تنطبق على كل الاقتصاديات، إنها تنطبق بشكل أساسي على الدول الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة .[1]

[1] محمد البنا , مرجع سابق , ص76.75

خاتمة الفصل :

ان لدراسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد ,اذ ان نمو الناتج الوطني الحقيقي هو مقياس يعبر عن الزيادة في انتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة,كما انه يعتبر من اهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي,ولقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل ويعتبر المفكرين التجاريين اول من اهتم بموضوع زيادة الثروة للبلد,ثم ظهرت افكار المدرسة النيوكلاسيكية في تاريخ الفكر التنموي بالكثير من الاراء,ولا زالت الابحاث في هذا المجال قيد الانجاز من اجل ايجاد النموذج الملائم لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي بأكثر فعالية.

تمهيد :

شهد نظام التعليم في الجزائر منذ بداية مرحلة الاستقلال عديدا من التطورات والإصلاحات نتيجة للتحولات الاقتصادية ,الاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد,فمن ناحية ادى النمو الديمغرافي السريع الى تضاعف عدد المتدرسين في مختلف المراحل التعليمية وهو الأمر الذي أوجب على صانعي القرار تكثيف الجهود لإعداد المؤطرين وتشييد الهياكل استجابة لتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم ,ومن ناحية أخرى كان لطبيعة المرحلة الاقتصادية والظروف المصاحبة لها دور محوري في صناعة السياسة التعليمية.

هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل بمزيد من الايضاح حول تطور المراحل التعليمية,من حيث الاصلاحات التي تم تنفيذها من جهة والتطور العددي للتلاميذ ,الأساتذة و الهياكل وما يتم انفاقه على كل ما سبق ذكره من جهة أخرى وكذا المشاكل والصعوبات التي يواجهها التعليم في الجزائر.

I- تطور التربية الوطنية ومختلف مراحلها:

I- 1- لمحة تاريخية عن النظام التربوي في الجزائر:

عرف نظام التعليم في الجزائر خلال هذه الفترة نوعين من التعليم , تعليما حرا (نظام الكتاتيب) تشرف على تسييره جمعيات خيرية و يقوم عن طريق جمع المساهمات من المواطنين,و لقدت لعبت جمعية العلماء المسلمين دورا بارزا في نشر هذا النوع من التربية و التعليم عبر الوطن,وكان الهدف الاساسي منه هو محاربة الجهل والأمية و تحصين الانسان الجزائري من الغزو الفكري والمحافظة على هوية المجتمع الجزائري, أما النوع الثاني من التربية والتعليم فتقوم به المدارس الحكومية (الفرنسية) بشكل نظامي حيث يتلقى المتعلمون علوما ومعارف مبرمجة في شكل مقررات ومناهج تعليمية فرنسية وهي امتداد للنظام التعليمي الفرنسي.

عقب الاستقلال وألت الدولة اهتماما كبيرا بالتربية والتعليم من خلال اصدار التشريعات والقوانين التربوية التي كانت في غالبها تهدف الى ازالة التشريعات السابقة,فأكدت على حق التعليم للجميع ,وعلى مسؤولية الدولة في تأمينه وإعطائه الطابع الوطني من جهة وتحسين اوضاعه ورفع مستواه و ربطه باحتياجات المجتمع من جهة اخرى

I – 2- تطور التربية والتعليم وتفاعلهما :

اذا كان الحق في التعليم غداة الاستقلال مطلبا مشروعا و أحد الاهداف التي سعت المنظومة التربوية الى تجسيده ,فان التطور الكبير الذي عرفه التمدرس سواء من حيث تعداد التلاميذ أومن حيث القدرات والتأطير,كان نتيجة لإدارة سياسية في هذا الميدان.

فخلال الفترة(1962الى1976) شمل التعليم الاجباري جميع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (6الى14سنة) والى غاية 1970 كانت الأهداف الأولى لسياسة التربية والتكوين تتمثل في ضمان التعليم الابتدائي لجميع الاطفال الذين يلغوا سن التمدرس وكذا تكييف البرامج وطرائق التعليم مع واقع البلاد الجديد,اما على المستوى الهيكلي فان القطاع التربوي منظما في ثلاث مراحل :التعليم الابتدائي(6سنوات) ,التعليم المتوسط (4سنوات) التعليم الثانوي (3سنوات).

وابتداء من السنة الدراسية (1970-1971) تخلى التعليم الثانوي عن امتدائه التحتي الأول (السنة السادسة والرابعة والثالثة) لصالح تعليم المتوسط (CEM) .

وتقرر في نفس السنة (1970-1971) الغاء اكماليات التعليم التقني (CET)و أكماليات التعليم الفلاحي(CEA) مما أدى الى إلغاء الطور المهني التقني نهائيا (TP) في الثانويات وشهادة الكفاءة المهنية (CAP) والشهادة المهنية (BP) .

مرحلة الاصلاح :وفي يوم (16أفريل1976) صدر الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتعليم والتكوين الذي كان منعطفا هاما في السياسة التربوية الجزائرية,حيث تضمن اصلاحا شاملا للمنظومة التربوية بمختلف أطوارها. [1]

[1] نذير بن يربح , التفاعل بين التعليم والتكوين المهني والعمل المنتج , دار هومة للنشر-الجزائر , 2010 , ص66 - 74

ويعني اصلاح المنظومة التربوية السعي لتطوير النظام التربوي وإعادة بناء المناهج وتحديث الوسائل وأساليب العمل,مما يستجيب للحاجات المتجددة والتغيرات المتلاحقة والتحولات العميقة,وعملية الاصلاح وفق هذا المنظور لا تهدم البناء القائم وإنما تسعى الى تحسينه وإضافة ما تأكدت ضرورته.واشتدت الحاجة اليه حيث يكون الهدف من الاصلاح تطوير أساليب العمل,وإدخال تحسينات للنهوض بنوعية التعليم (بنية ومحتوى فكرا ونظاما تعليما وتعلما) في المستوى الذي يجعله الاداة المؤهلة لتحقيق التنمية ومسايرة ركب التقدم العلمي. [1]

ان اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر جاء كضرورة لتطوير التعليم وتحسين مردوديته هذا من جهة,ومن جهة أخرى هذا الاصلاح ليس فقط وسيلة في اتخاذ القرارات السليمة من أجل التسيير الفعلي والحسن ولكن هو ثقافة تطوير يجب ان تتحلى بها كل العناصر الفاعلة في المنظومة. [2]

وكان يهدف الاصلاح الى جعل التعليم وطنيا وترقية اكتساب العلوم والتكنولوجيا كما أكد على مجانية التعليم واجباريته على كل الجزائريين الذين تتراوح اعمارهم بين (6 و15 سنة),ودعا لتنظيم الاطوار ومحتويات المناهج الدراسية الى تعليم تحضيري (قبل مدرسي) يهدف الى اعداد وتحضير الاطفال للدخول الى المدرسة الاساسية,ثم تعليم أساسي مدته(9 سنوات) ويتضمن 3 ثلاث أطوار متساوية (3سنوات) حيث يتلقى التلاميذ تعليما متعدد التقنيات خلال الطور الثالث بهدف اعداد التلاميذ لاكتساب المهارات التكنولوجية التي تمكنهم من الالتحاق بمؤسسات التعليم ما بعد الأساسي او الدخول مباشرة الى الحياة العلمية بعد فترة التكوين أو التمهين حسب قدرة الطلب وسعة الاستقبال على مستوى المؤسسات, ,أما الطور ما بعد الاساسي فهو مرحلة حاسمة بين التعليم الاساسي والتعليم العالي حيث يتضمن التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني ويشكل التعليم الثانوي سواء من حيث عدد التلاميذ أو من حيث نمط تنظيمه والمجالات التي يقرها العمود الفقري للتكوين ما بعد الاساسي غير أن مختلف الاصلاحات التي طبقت في هذا النوع من التربية والتكوين لم يسمح بتنفيذ المخطط الاول المنصوص عليه في الامر الصادر في (16 افريل 1976) وتجدر الاشارة في هذا الاطار الى أن أهم الاصلاحات التي تميز بها التعليم الثانوي على باقي المراحل الاخرى يمكن ايجازها فيما يلي :

من سنة 1980الى1984 : تم انشاء الطور التقني القصير المدى ومدته سنتان للتحصيل على شهادة الكفاءة العليا (BCTS),ويمكن للمتحصل على شهادة البكالوريا التقني التسجيل في الفروع الطويلة المدى والكلاسيكية للجامعة.

من سنة 1984 الى 1991 : تمت اضافة فروع جديدة حيث ارتفع عددها من 12 الى 28 فرع بالإضافة الى ادراج التعليم الاختياري كإصلاح جديد.

من سنة 1991 الى 2000 : أعيد النظر في هيكلة الطور الثانوي باستحداث جذع مشترك ابتداء من السنة الأولى (أداب وعلوم تكنولوجيا) وكذا ما يسمى بالتعليم التكنولوجي بالإضافة الى توزيع فروع التعليم العام (15

[1] عبد القادر فضيل , المدرسة في الجزائر , جسور للنشر والتوزيع-الجزائر 2009 , ص62.

[2] Boubekeur benbouzid , la reforme de l'éducation en algerie , casbah édition , alger ,2009 , p114

فرع للتعليم العام و 6 للتعليم التقني) ويمكن أن نستخلص مما سبق أنه بعد مرور أزيد من عقدين من الزمن على تطبيق الاصلاح الشامل المتمثل في تنظيم المنظومة التربوية, أن الأهداف الأصلية التي كانت تتعلق بتلبية طموحات فئة كبيرة من المجتمع قد تحققت بصفة عامة.

ولعل المؤشر الرئيسي في ذلك هو تراجع الأمية مقارنة بالمرحلة الأولى من الاستقلال غير أنه الى جانب هذه النتائج تجدر الاشارة الى الاختلالات العديدة التي يمكن ادراكها فيما يتعلق بالربط بين المنظومة ومناهج تسييرها من جهة وبين مقتضيات يمليها محيط وطني جديد.

I – 3-التربية والتعليم من حيث الكم :

ان نسبة المتمدرسين ارتفعت بشكل مذهل بسبب التعليم المكثف الذي انجر عنه ارتفاع عدد التلاميذ والمؤسسات التعليمية منذ سنة (1962) ,ففي سنة 1988 كان أكثر من ربع السكان (27%) في المدارس والمتوسطات والثانويات والجامعات,وغيرها من المؤسسات التربوية حيث بلغ عدد التلاميذ 6.5 مليون في التعليم الاساسي (88 %) وحوالي 90000 تلميذ في التعليم الثانوي العام (12%) منهم 65000 في التعليم التقني (74%) وبلغ عدد الفتيات 3521237 تلميذة أي أقل بقليل من نسبة (48%) من مجموع التلاميذ في هذه الأطوار أما خلال الفترة ما بين السنة الدراسية 1966 الى 1997 فقد تضاعف عدد التلاميذ في الطورين الاولين من التعليم الاساسي ب 3.4 مرات ,وعدد تلاميذ التعليم الثانوي فتضاعف 60 مرة ولعل الجدول رقم **II-1** يبين تطور عدد التلاميذ ونسبة التطور من سنة 1969 الى سنة 1998 أي خلال عقدين من الزمن مرت على تجربة الاصلاحات التي عرفها النظام التربوي التعليمي .

جدول **II-1** :نسبة تطور عدد التلاميذ الثانوي والتقني من سنة الدراسية 70/69 الى 98/97

سنوات	عدد التلاميذ في التعليم العام والتقني	عدد التلاميذ التعليم التقني	النسبة%
1970 -1969	28630	5509	19.24
1985 – 1984	358649	42575	11.87
1992 – 1991	742745	96025	12.92
1997 – 1996	855481	6488	7.58
1998 – 1997	87909	6498	7.39

المصدر :احصائيات وزارة التربية الوطنية (فيفري2000)

ان هذا التزايد الكمي في عدد التلاميذ صاحبه تطور الهياكل في مختلف مراحل التعليم خلال الفترة ما بين (1966 و 1998) كما يبينه الجدول **II-2** [1]

[1] بن يربح نذير , مرجع سابق , ص76-77-78- 79

الجدول **II-2** :تطور عدد المؤسسات التعليمية تماشيا مع زيادة عدد المتمدرسين

السنة	1966	1998- 1997
الطور الأول والثاني		
-عدد المدارس الابتدائية	4266	15199
-عدد التلاميذ	1370357	4719137
-منهم البنات	513115	2193983
الطور الثالث		
-عدد الاكماليات	427	3147
-عدد التلاميذ	115334	1837631
-منهم البنات	33495	854952
التعليم الثانوي		
-عدد المؤسسات	59	1132
-منها الثانويات	52	903
-المتاقن	07	229
- عدد التلاميذ	14645	87909
-منهم البنات	3743	472302

المصدر :احصائيات وزارة التربية الوطنية

أما تراجع نسبة الأمية خلال الفترة (1966-1998) فقد قدر انخفاضها من (75%) من المواطنين البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق ,سنة 1966 الى حوالي 43.62% في سنة 1987 أما في 1998 فقد قدرت نسبة الأمية بنحو (31.90%) مما يمثل حوالي 7.1 مليون نسمة ,و تشمل تراجع هذه الظاهرة الرجال والنساء على حد سواء إلا أن النساء بدرجة أقل ,ولعل ما يفسر تراجع الأمية خلال هذه الفترة هو مواصلة تعميم تمدرس الأطفال غير أن هذا التطور نحو الانخفاض ينقصه العدد الكبير للمتسربين , ويمكن ان تكون هذه التسربيات سببا في الامية التي تؤدي الى الجهل , أما في ما يخص المنشات القاعدية والتمويل فلا شك أن تزايد عدد التلاميذ يستلزم برنامجا هاما لمواجهة هذا التزايد و يتمثل في بناء منشئات قاعدية و تجهيزات ضخمة حيث نسجل من سنة 1962 الى 1998 انجاز 19550 مؤسسة منها 19400 مدرسة ابتدائية واكمالية و 1150 ثانوية ومتقنة, و في مجال التمويل لقد خصصت الدولة للمنظومة التربوية والتكوين نسبة 27% من ميزانية التسيير و 9% من ميزانية التجهيز خلال الفترة (1974-1998) ويمثل هذا المجهود 6.5% من الناتج الداخلي الاجمالي للبلاد (PIB) (ميزانية الدولة من 74-98)و تظهر من خلال قراءات بيانات للنفقات العمومية

المخصصة للتربية والتكوين أن الحصة المخصصة للتربية هي الأهم حيث تمثل 74% من مجموع الموارد المخصصة للمنظومة التربوية في مجملها,غير أنه يبدو انخفاض نسبة النفقات الخاصة بالتلميذ الواحد,ولعل هذا يعزف الى تزايد عدد التلاميذ والقيود المالية.

وبالمقارنة مع النفقات المخصصة من طرف الدولة حيث بلغت ميزانية التسيير والتجهيز للتربية والتكوين 186 مليار دينار خلال سنة 1998 بينما بلغت 24306 مليار دينار المخصصة للتعليم العالي الجامعي ,فإننا نلاحظ المجهود الضخم الذي تبذله الدولة من أجل ضمان التمدرس والتكوين في جميع المستويات.[1]

الجدول رقم **II-3** :تزايد الاعتمادات المخصصة لمنظومة التربية والتكوين خلال 1994 الى 1997

سنوات	حصتها في ميزانية الدولة للتسيير %	حصتها في ميزانية الدولة للتجهيز %	حصتها في الناتج الداخلي الخام%
1994	21.56	7.85	7.5
1995	19.84	4.12	6.2
1996	23.85	5.17	6.2
1997	17.39	6.54	5.9

المصدر : وزارة التربية الوطنية (فيفري2002)

التأطير التعليمي :لقد تضاعف عدد التأطير التربوي التعليمي منذ سنة 1966 بحوالي 8.6 مرة حيث أصبحت البلاد تتوفر في عام 1998 على 171000 معلم و 99000 أستاذ في التعليم الاساسي و 54000 أستاذ في الثانوي وتسجل في هذه السنوات الاخيرة أن نسبة المعلمين الى عدد التلاميذ حسب المعايير المعمول بها من حيث الكم قدرت بمعلم واحد لكل 28 تلميذ وأستاذ واحد في التعليم المتوسط لكل 18 تلميذ ,وأستاذ واحد في التعليم الثانوي لكل 18 تلميذ.

[1] بن يربح نذير , مرجع سابق , ص80-81 و87

II- تطور التعليم العالي في الجزائر :

II -1 - ماهية التعليم العالي :

يعتبر التعليم العالي من مراحل التعليم المتقدمة حيث يمثل اخر مراحل التعليم وأرقاها درجة وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلاب الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية,ويتمثل التعليم العالي في كل أشكال التعليم التي يمارسها سواء كانت جامعات ,معاهد أو مدارس عليا وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحوال على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها ,ويمثل التعليم العالي أهمية بالغة في معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي والرقي والتحضر فيها.[1]

II -2 - التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال :

بعد سنة 1962 أدخلت تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكييف التعليم العالي و جعله يتماشى وسياق السيادة الوطنية,وبغرض تلبية الحاجات المستعجلة من الاطارات والتقنيين في التخصصات المختلفة أنشأ منذ 1962 معاهد تقنية متخصصة وتعين على الجامعة أن تصلح نفسها اصلاحا عميقا و أن تباشر مجموعة من التحولات و الاصلاحات في التعليم العالي.[2]

حيث تم تقسيمها الى 3 مراحل أساسية :

المرحلة الاولى (1962-1969): في هذه المرحلة بعد أن كانت بالجزائر جامعة وحيدة هي جامعة الجزائر (مؤسسة سنة 1908) ثم فتحت جامعتين هما جامعة وهران سنة 1966 و جامعة قسنطينة سنة 1967,كانت جامعة الجزائر تضم 4 كليات,19 معهدا ثلاث مراكز,4 مدارس عليا و مرصدا فلكيا , أما جامعة وهران فكانت تضم 4 كليات بالنسبة للنظام البيداغوجي فقد كان حينذاك مطابقا للنظام الفرنسي وكانت مراحله كمايلي :

-مرحلة ليسانس و تدوم 3 سنوات.

-شهادة الدراسات المعمقة و تدوم سنة واحدة.

-شهادة الدكتورة الدرجة الثالثة و تدوم سنتيين على الأقل.

-شهادة دكتورة دولة وقد تصل مدة تحضيرها الى 5 سنوات.

يذكر أن التعليم العالي في هذه الفترة كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية.

المرحلة الثانية (1970-1998) : تبدأ هذه المرحلة بتاريخ احداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 وهو تاريخ مفصلي في قمة هرم النظام التعليمي , تلاه مباشرة بعد سنة تاريخ مهم تمثل في اصلاح التعليم العالي (المرسوم المؤرخ في 1971) .

لقد جاءت الوثيقة الخاصة بإصلاح التعليم العالي كميثاق حددت فيه استراتيجية شاملة لمستقبل التعليم العالي في الجزائر ,ولقد ركز مشروع اصلاح التعليم العالي سنة 1971 على أربعة أهداف رئيسية هي :

---

[1] حمزة مرادسي , دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي , مذكرة ماجستير , جامعة باتنة , 2009-2010 , ص14-15

[2] ايمن يوسف , تطور التعليم العالي الاصلاح والآفاق السياسية , مذكرة ماجستير , جامعة بن يوسف بن خدة , 2007-2008 , ص44

ا-تنويع و تكثيف التخصصات الجامعية.

ب-زيادة عدد الجامعات موزعة جغرافيا على كل القطر الوطني.

ج-حجز أرة هيئة التدريس و تحسين المستوى العلمي,وعليه شرع في الابتعاث الى الخارج.

د-احلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية حيث اصبحت جل التخصصات باللغة الوطنية لتحقيق ذلك أتخذت عدة اجراءات شرع في تطبيقها بداية الموسم (71-72) وكانت كمايلي :

-الغاء السنة التحضيرية.

-تمديد السنة الجامعية.

-الغاء النظام السنوي و العمل بالنظام الثلاثي و السداسي .

-التنظيم الداخلي لوحدات التعليم كوحدات فرعية أو مقاييس.

-التجديد البيداغوجي.

-تقسيم الكليات الى معاهد تضم أقسام متجانسة.

كذلك ومن جملة الاصلاحات تلك القرارات التي طالت مراحل الدراسة الجامعية كمايلي :

-مرحلة الليسانس : أصبحت أربع سنوات والوحدات الدراسية هي المقاييس السداسية.

-مرحلة الماجيستر :تدوم سنتين على الأقل و تحتوي على جزئين, الأول مجموعة من المقاييس النظرية والثاني يتم فيه انجاز بحث أكاديمي.

-مرحلة الدكتورة العلوم :تدوم حوالي 5 سنوات.

هذا وعرفت هذه المرحلة تضاعف عدد المؤسسات الجامعية التي تم تسييرها على مختلف مناطق الوطن قصد مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي,كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984و كانت تهدف الى تخطيط التعليم العالي حتى افاق 2000 مستندة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة و من جهة أخرى تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأخرى.[1]

المرحلة الثالثة منذ 1998 : تتميز هذه المرحلة الأخيرة بمايلي :

1-وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سنة 1998 هذا القانون الذي يسعى الى تحديد الاطار الشرعي لقطاع التعليم العالي و الى فتح افاق جديد له والى افادته بترقيات تنظيمية تتكفل بالاستجابة الى فروقات انتشاره (توسيع بنية تحتية) والى الطلب الاجتماعي الذي أصبح يتسم بمعطيات جديدة على الصعيدين الوطني والعالمي ويسعى الى التطوير والإبداع العلمي و المعرفي ويؤكد أن شهادة التعليم العالي دوليا ووطنيا يمنح لحائزيه نفس الحقوق.[2]

[1] فيصل بوطيبة , العائد من التعليم في الجزائر , مذكرة دكتورة , جامعة بلقايد تلمسان , سنة 2009-2010 , ص 94-95

[2] ايمن يوسف , مرجع سابق , ص47

2-القرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.

3-انشاء ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد اليها.

4-انشاء 13 مركز جامعي و تحويل 19 مركز جامعي الى جامعات.

و الأهم في ذلك الاصلاح الشامل للجامعة الجزائرية المتمثل في اقحام النظام الجديد LMD (ليسانس ماستر دكتوره) بداية من الموسم 2004-2005 أملا في مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من جهة و ايجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى,ولقد تم تعميم النظام الجديد بشكل تدريجي عبر جامعات الوطن ولقد عرف موسم 2008-2009 تخرج أول دفعة من حملة شهادة الماستر.

يشمل النظام الجديد على 3 مراحل كمايلي :

ليسانس : ويتكون من وحدات تعليمية مكونة موزعة على ست سداسيات و يتضمن مرحلتين تتمثل أولاها في تكوين قاعدي متعدد التخصصات , ويتمثل ثانيهما في تكوين متخصص كما ينقسم هذا الطور الى غايتين , غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب مباشرة من الاندماج في عالم الشغل ,و غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة.

الماستر : يشتمل هذا الطور على وحدات موزعة على 4 سداسيات مفتوح للطلبة المستوفين للشروط المحددة و يحضر هذا التكوين الى مهمتين :مهمة مهنية (ماستر مهني) و مهمة اكاديمية (ماستر بحث).

دكتورة: يتكون من 6 سداسيات و يهدف الى تعميق المعارف في تخصص محدد تحسين المستوى عن طريق البحث و من أجل البحث.

مايميز هذا النظام هو اعتماد طريقة الأرصدة في التقييم ,اذ يتعين على الطالب اكتساب 180 رصيد للحصول على الليسانس و 120 رصيد للحصول على الماستر و الرصيد هو وحدة حساب يسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس, أعمال موجهة,بحث..) [1]

II -3 - التطور الكمي للتعليم العالي في الجزائر[2]:

لقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كبيرا و انتشارا واسعا في أعداد الطلبة و كذا الكليات والمعاهد الوطنية والمدارس العليا ,ففي خلال سنة 1961 قد بلغ اجمالي عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في معاهد التعليم العالي ب 1317 طالبا وفي سنة 2002 انتقل الى 552804 طلاب مسجلين في التدرج منهم 176924 طالب في التدرج طويل المدى ,ويوزع هؤلاء الطلبة على عدد من المعاهد أنشأت في 40 ولاية ويضاف اليهم الطلبة المسجلين في المؤسسات التابعة لوزارات أخرى غير وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

ووفق للمخططين الرباعيين و المخطط الخماسي انطلقت أشغال انجاز بناءات تحتية هامة بإقامة و تطوير شبكة جامعية واسعة و متنوعة وتكونت من 56 مؤسسة تشمل 26 جامعة و 14 مركز جامعي و 6 مدارس و 6

[1] فيصل بوطيبة , مرجع سابق, ص96

[2] ايمن يوسف , مرجع سابق , ص50-51-52

معاهد وطنية و 4 مدارس عليا للأساتذة وملحقة جامعية منذ الاستقلال إلى 2002 ,أما حاليا شهد تزايد في الشبكة الجامعية المقدرة ب60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية,تتزايد لتعداد الاساتذة مايزيد عن 22000 أستاذ وتعداد الطلبة يقارب 902300 طالب منهم 42500 مسجل في الماجستير و الدكتوراه و تخرج أكثر من مليون اطار منذ الاستقلال ,و نظرا للتزايد الكبير لعدد الطلبة المسجلين في التدرج . فقد كان هذا التزايد من سنة 1960-2001 كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول **II-4** :تطور عدد المسجلين في التدرج

السنة	1960	1970	1980	1990	2000	2001
عدد الطلبة المسجلين	1317	12.243	57.445	181.350	446.084	552.804

المصدر : ايمن يوسف , مرجع سابق

وهذا يشير الى ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي و قد تمكنت حتى سنة 2000 من تكوين قرابة 600.000 مجاز ,خلال الستينات سجل 3.069 مجاز و خلال السبعينات انتقل عددهم الى قرابة 40.000 مجاز ليصل الى 600.000 مجاز خلال سنة 2000.

نمو التأطير و تنوعه :هناك نمو هام في عدد المدرسين اذ انتقل من 700 مدرس سنة 1970 الى أكثر من 17000 مدرس خلال سنة 2000 , وقد لوحظ ان نمو المدرسين لا يسير حسب عدد الطلبة,اذ سجلت نسبة التأطير العام انخفاضا تدريجيا من بداية 1980 وصل هذا المعدل الى مدرس واحد ل 9 طلاب ,اما سنة 1990 انخفض الى مدرس واحد ل 22 طالب و سنة 2000 تخلص الى مدرس واحد ل 27 طالب و يشير الجدول الى نمو عدد المدرسين من 1970 الى 2000.

جدول **II-5** : نمو عدد المدرسين

الدرجات/السنة	**1970**	**1980**	**1990**	**2000**
الأساتذة	54	259	567	950
الأساتذة المحاضرون	119	466	871	1612
المكلفون بالدروس	0	0	637	6632
الأساتذة المساعدون	96	2584	7642	6275
المعيدون	428	2866	4819	1991
المجموع	**697**	**6175**	**14536**	**17460**

المصدر : ايمن يوسف , مرجع سابق

ما بعد التدرج :ويشمل جزء هام من نشاطات البحث و التكوين الذي يشمل كافة مؤسسات البحث و التكوين بالبحث ومن أجل البحث,تعود النصوص الاولى الى تسيير ما بعد التدرج الى 20 فبراير 1976 وحاليا

يسير ما بعد التدرج وفق المرسوم التنفيذي المؤرخ في سنة 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه و مابعد التدرج المتخصص و التأهيل الجامعي.

وقد تم تأهيل عشرات الجامعات والمؤسسات الأخرى لتنظيم دراسات للحصول على شهادة الماجستير و التسجيل في الدكتوراه ابتداء من سنة 1977 و هو ما يشير اليه الجدول التالي :

جدول **II-6** :يبين عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج

الشعب/السنة	1977	1990	2000
علوم و تكنولوجيا	55	2670	5631
آداب و علوم اجتماعية	875	2199	4433
علوم طبية	110	3187	3838
علوم دقيقة	152	1178	2577
حقوق-صحافة-علوم سياسية	182	3347	1631
بيولوجيا وعلوم الأرض	22	1191	1457
علوم اقتصادية وتجارية والتخطيط	238	1081	1279
المجموع	**2634**	**14853**	**20846**

المصدر : ايمن يوسف , مرجع سابق

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع عدد التسجيلات في ما بعد التدرج من اكثر من 2000 الى اكثر من 20000 و يشمل ما بعد التدرج كافة شعب التكوين الكبرى.

III- الانفاق على التعليم [1]:

اكدت نظرية راس المال البشري للنمو على أن الانفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد ,ويسمي شولتز(SCHOLTZ 1961) الانفاق على التعليم بالاستثمار في راس المال البشري فهو يرى أن الاستثمار في التعليم يكسب أهمية كبيرة مساوية لأهمية الاستثمارات المادية الاخرى.

III-1-تطور النفقات التجهيزية على التعليم في الجزائر:

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريع ابتداء من سنة 1999 الى غاية 2004 ,بحيث ارتفعت بنسبة 4.5 نقاط من الناتج الاجمالي خلال الفترة (2003/1999) تحت تأثير برنامج الانعاش الاقتصادي وكذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية,أما بالنسبة لتطور النفقات التجهيزية على التعليم فكانت متذبذبة فأحيانا تتزايد وأحيانا تتناقص وكان معدل نموها بالمتوسط خلال نفس الفترة 21.84% و الشكل التالي يبين لنا تطور نفقات الاقتصاد ككل من جهة والنفقات على التعليم من جهة اخرى

الشكل II-1 : تطور نفقات التجهيز على التعليم المدرسي والجامعي بملايير الدينارات

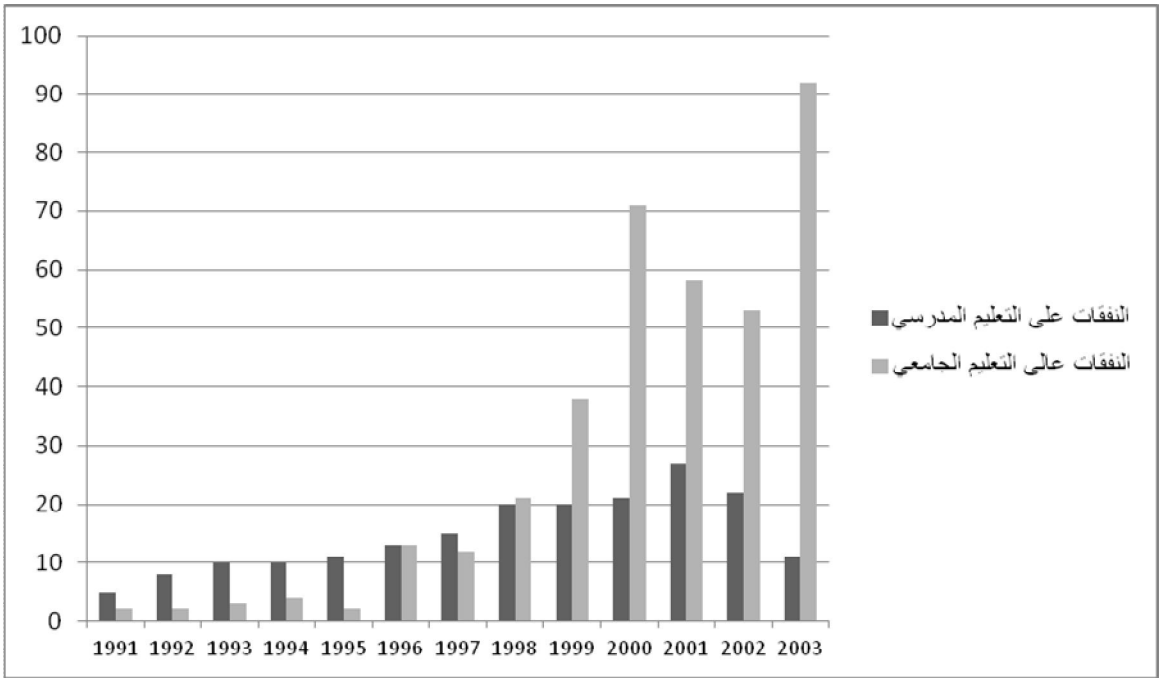

المصدر : بشير عبد الكريم مرجع سابق

من خلال الشكل السابق يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات الخاصة بسياسة الانفاق التجهيزي على التعليم في هذه الفترة والتي نوجزها فيمايلي :

[1] بشير عبد الكريم , تعزيز الصلات بين مخرجات التعليم وسوق العمل , ملتقى وطني , -جامعة مستغانم , ص2-3-4

-أن معدلات نمو النفقات التجهيزية سواء كانت على مستوى الوطني أو على مستوى القطاع التعليمي ,كانت متذبذبة وتتأرجح بين القيم الموجبة والسالبة و هذا يعني أن النفقات التجهيزية كانت تتزايد أحيانا وتتناقص أحيانا أخرى و ربما يرجع ذلك الى عدم تحكم الحكومة في نفقاتها,لأن ارادتها تتحدد بعوامل خارجية أي تتحكم فيها اقتصاديات الدول الاخرى,وبالفعل فان الجباية البترولية تشكل الجزء الهام من ارادات الحكومة,كما أنها تتحدد بمستوى من الطلب الخارجي الذي تتحكم فيه الدول الكبرى.

-ارتفاع كبير لهذه النفقات ابتداء من سنة 2000,حيث وصل معدل النمو الى 58.17 % بالنسبة لنفقات التجهيز على التعليم 71.65% بالنسبة لمجموع النفقات التجهيزية و هو أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة ,وذلك راجع الى تبني برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج والذي تم سحبه من الخزينة العمومية بعد النتائج الحسنة التي سجلت في السنتين السابقتين نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

-عودة الاهتمام بنفقات التجهيز على القطاع التعليمي ,بحيث تضاعفت نسبة نفقات التجهيز على القطاع التعليمي الى النفقات العامة الكلية, ويظهر هذا الارتفاع في سنة 1998 وازداد في سنة 2000 ويرجع ارتفاع هذه النسبة بالدرجة الأولى الى ارتفاع نفقات التجهيز على التعليم العالي حيث فاقت هذه الأخيرة النفقات على التعليم الاساسي والذي كانت متفوقة في البداية لغاية سنة 1997 .

-يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير للنفقات الكلية في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي الى الفائض المالي المتحصل عليه من الارادات البترولية,والذي خصص له صندوق خاص يدعى(صندوق ضبط الموارد) وظيفته الأساسية هي تجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية.

-الاعتماد على سياسة البرامج (المخططات) بالنسبة الى نفقات التجهيز (برنامج الانعاش الاقتصادي) ,وذلك من أجل تحديد الأهداف المرجوة منه,بالإضافة الى تسهيل عملية تقييم هذه البرامج.

من التحليل السابق نستنتج أن سياسة الانفاق العام والخاصة بنفقات التجهيز كانت انكماشية في فترة التعديل الهيكلي وتوسعية في فترة برنامج الانعاش الاقتصادي,وبطبيعة الحال فان لكل سياسة اقتصادية اثار تحدثها على الاقتصاد وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها ولقد كان من أهم الأهداف المسطرة لسياسة الانفاق العام في هذه الفترة الرفع من مستوى التشغيل وتقليص حجم البطالة التي بلغت أرقاما قياسية خاصة سنة 2000 أين بلغت 28.89% ,وهذا ما يفسر اعتماد برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة(2004/2001) كسياسة انفاقية بفرض تحفيز النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل جديدة.

IV- مشكلات التعليم في الجزائر :

IV -1- مشاكل قطاع التربية الوطنية :

حين نعود الى الواقع التعليمي في الجزائر منذ بداية الاصلاحات الى يومنا هذا,فإننا نجد اهمالا كبيرا وتغييبا واضحا لشخص المدرس كعنصر من العناصر الأساسية هذا الذي طرح الكثير من المشكلات والعديد من العقبات أمام المدرس وجعله يعاني معاناة شديدة في ممارسة مهامه وأداء عمله,مما أثر سلبا على المستوى الدراسي وعلى الوضع التعليمي بشكل عام,وان كان ليس بالإمكان التعرض لجميع المشكلات التي تواجه المدرس في المجال الاداري والاجتماعي والاقتصادي,التي تؤثر بطبيعة الحال في عمله,وتعبر عن شكل من أشكال المعاناة التي تحيط به,فإننا سوف نتعرض الى المشكلات التي ترتبط مباشرة بنشاطه اليومي و يمكن أن نصنف هذه المشكلات كمايلي :

IV -1- 1-مشكلة تكوين المدرس :

يعتبر المدرس الطرف المهم في تنفيذ أية عملية اصلاحية تغييرية تمس أي جانب من جوانب المنظومة التعليمية ,ولذلك فان أي اصلاح ينبغي أن يبدأ بالمدرس,لكن الواقع التعليمي منذ بداية الاصلاحات الى يومنا هذا يدل على أن المدرس كان في كل مرة يتفاجأ بتغييرات واصلاحات لم يستعد لها ولم يلق أي تكوين فيها ومن الأمثلة على ذلك الدراسة الميدانية التي أجراها محمد بوعقال حول طريقة التدريس بالأهداف حيث يقول :"أن المعلمين الذين تخرجوا من معاهد اعداد المعلمين في الثمانينيات لا يختلفون عن المعلمين الذين تم توظيفهم في سلك التعليم مباشرة دون تكوين فيما يتعلق بالقدرة على التمييز بين الأهداف التعليمية سواء من حيث المجالات,وبالتالي فان هؤلاء المعلمين غير قادرين في الوقت الراهن على ممارسة التعليم بالأهداف باعتبار أنهم يفتقرون الى أهم ملمح من ملامح المدرس الهادف وهو ملمح القدرة على صياغة الهدف الاجرائي بشكل جيد وكامل,اذ تعد هذه القدرة شرط من شروط التدريس الهادف,هذه النتيجة تجعلنا أمام اشكالية قدرة المعلم الجزائري على مواكبة التغيرات التي تعيشها بلادنا في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية فهذا المعلم لا يمثل إلا جهازا منفذا لمخططات تربوية لا يتطلب فيها مستوى الطموح مع الامكانات التربوية والبيداغوجية المتوفرة مما يدخل هذا النظام في دائرة من التقهقر والتخاذل"(محمد بوعقال 1999 ص255).

IV -1- 2-مشاكل الطلاب :

هناك مشاكل كثيرة يواجهها المدرس مع الطلاب في عمله التعليمي يمكن اجمال هذه المشاكل فيمايلي :

-عدم الاهتمام بالتحصيل الدراسي.

-اهمال الواجبات المنزلية.

-عدم تحضير الدروس.

-عدم الالتزام وقلة الانضباط في الصف.

-عدم احترام المدرس والاعتداء عليه وممارسة العنف ضده في بعض الأحيان يضاف الى ذلك ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام حيث يتجاوز عدد التلاميذ في بعض الاحيان 40 تلميذا الأمر الذي يصعب مهمة المدرس,خاصة اذا

أخذنا بعين الاعتبار أن طريقة التدريس بالكفاءات حاليا,تتطلب أن لا يقتصر دور المدرس على تلقين المعارف للتلاميذ بل يتعداه الى تطوير قدراتهم ومهاراتهم الفكرية والمنهجية والتواصلية من أجل تمكينهم من بناء معارفهم عن طريق التعليم الذاتي,كما يتطلب كذلك متابعة دقيقة وتقويما مستمرا لجميع التلاميذ كل حسب حالته ووضعه,وهذا بطبيعة الحال لا يأتي في ظل هذه الوضعية.

IV -1- 3- مشاكل المنهاج الدراسي :

هناك مشكلات كثيرة كذلك ترتبط بالمنهاج الدراسي,ومن أبرز هذه المشكلات نذكر منها مايلي :

- كثافة المقررات الدراسية وعدم مسايرتها للفترة الزمنية المقررة.
- طغيان الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي.
- عدم توفر الوسائل التعليمية الحديثة.
- عدم ارتباط المناهج الدراسية بالبيئة المحيطة بالتلميذ خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار بأن من أهم المبادئ التي تقوم عليها طريقة التدريس بالكفاءات,وضع المتعلم على اتصال مباشر بالواقع الذي يعيشه ويتعامل معه,ولذلك فان الدورات التدريبية والزيارات الميدانية للمؤسسات والورشات والمصانع والمزارع كل ذلك يعتبر من الوسائل الضرورية ولكنه مع الأسف يكاد يكون معدوما في الواقع التعليمي.[1]

IV 2- مشاكل قطاع التعليم العالي :

أثبتت التجارب المختلفة أن أهمية الدور الذي يؤديه التعليم العالي بالمساهمة في تطوير وتنمية المجتمعات لم تجنبه نهائيا الوقوع في بعض الأخطاء و أن الأهداف المرسومة للجامعات معرضة للانحراف والتجاوزات,مثلها مثل أي منظمة أخرى , اذ تتعرض مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية الى مشاكل تنظيمية ومنهجية تعيقها عن القيام بتلك الأهداف المسطرة .[2]

ولعل من أهم المشاكل التي يعرفها نظام التعليم العالي في الجزائر مايلي :

IV -2- 1-مشكلة صعوبة التمويل :تعد الجزائر من بين الدول أكثر انفاقا على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم العالي بصفة خاصة فهي تفوق بعض الدول الغنية المنتجة للبترول في انفاقها وتمويلها للتعليم العالي وهذا حسب دراسة قام بها الاستاذ حامد عمار ,اذ تمادت الجزائر في تكثيف هذه التمويلات وتنميتها مهما كلفها ذلك من تضحيات جسام شأنها في ذلك شأن المغرب والسودان , غير أن وثيقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشير الى وجود صعوبات في تمويل التعليم العالي بالجزائر وتعتبره من بين التحديات الكبرى التي يجب على الجامعة مواجهتها في ظل تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وبالتالي يجب على الجامعة الجزائرية الانفتاح على محيطها الاقتصادي الوطني منه والدولي بغية تنويع موارد التمويل ,كما أن قطاعات أخرى تنافس الجامعة في التمويل مثل :الصحة,الاشغال العمومية .

[1] د لخضر عواريب د محمد الساسي الشايب , المعاناة في العمل , ملتقى دولي , جامعة ورقلة , ص443-444-445.

[2] فراجي نوال ,فريحي صارة , دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية , مذكرة ليسانس ,كلية الاقتصاد , جامعة سعيدة 2013 ,-ص143

IV -2-2 -مشكلة الهياكل القاعدية والبناءات والتجهيزات: بالرغم من العدد الكبير من الجامعات الموزعة عبر التراب الوطني ,إلا أن التعليم العالي في الجزائر ونظرا للإقبال الجماهيري المتزايد عليه باعتباره مصعدا اجتماعيا الى الطبقات الاجتماعية الأعلى يواجه قلة في الأبنية والمعدات والآلات ويتطلب ذلك تغيير نظرة المجتمع تجاه ما ينفق من أموال على الجامعة ,بحيث لا ينظر اليها على أنها مؤسسة خدمات وإنما مؤسسة انتاج ,اذ تضطلع الجامعة بمسؤولية انتاج القوى البشرية والإطارات التي يحتاجها اقتصاد البلاد .

IV -2- 3-مشكلة التأطير:تشير الاحصائيات المقدمة من طرف لجنة اصلاح المنظومة التربوية ان مستوى التأطير انخفض نوعا ما وكما في السنوات 15 الأخيرة.

وعلى الصعيد الكمي :التأطير العام انتقل من أستاذ لكل 10 طلبة سنة 1985 الى أستاذ واحد لكل 23 طالب سنة 1999 ,وترجع اللجنة سبب الانخفاض الى عوامل أهمها:

-نقص في عدد الأساتذة المؤطرين.

-صعوبة تكييف الجامعة مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

-اختلال نظام توجيه الطلبة.

-ضعف في نسبة النجاح في سنوات التعليم الثانوي.

- عدم عودة الأساتذة الجزائريين المكونين في الخارج.

-التأخير في تكوين الطلبة ما بعد التدرج(ماجستير- دكتوراه).

-مغادرة الأساتذة الجامعيين نحو قطاعات أخرى أكثر ربحا.[1]

IV -2-4 -هجرة الكفاءات العلمية نحو الخارج:وقد اعتبرها العالم (هاري جوهنستون) بأعظم الخسائر التي تتكبدها أي دولة في ميزان مدفوعاتها.

اذ بات العلماء والمثقفون في حيرة من أمرهم حول مستقبلهم العلمي ومستقبل أولادهم ووجدوا بأن بقاءهم في البلد الأم انتحار ثقافي ومعنوي وتخلف تقني ومعرفي حيث أن الهجرة تؤدي الى اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والمتخلف (المصدر للأدمغة والمستقبل لها) و أن هجرة الكفاءات لا تحرم البلد الأم من مساهمة هذه الكفاءات في التطور والتقدم فحسب ,وإنما تضيف الى الدول التي يهاجرون اليها استثمارا بشريا جديدا يساعد في تسارع التقدم العلمي فتتسع الفجوة العلمية وينجر عنه خسائر مادية هي التكاليف الباهضة في تعليم هذه العقول وخسائر اقتصادية تتمثل في فقدان راس المال البشري المؤهل والمدرب مما يؤدي الى انخفاض معدلات الانتاج هذا بالإضافة الى الاستعانة بالكفاءات الأجنبية مقابل أجور باهظة وهكذا تغدو الخسارة مضاعفة وهذا ما يحدث في الجزائر.[2]

IV -2-5 -مشكلة دمقرطة التسيير الجامعي: و نقصد بذلك مدى ملائمة مختلف أنواع التطبيقات الديموقراطية لتسيير الجامعة و تتمحور هذه الاشكالية حول مسألتان تتفاوتان في الأهمية المسألة الأولى وهي

[1] أحمد زرزور , تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد , ماجستير , جامعة قسنطينة , 2006 , ص50-52

[2] محمد رشيد الفيل , الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية , مجدلاوي للنشر , الاردن 2000 , ص158

الأساسية تتمثل في معرفة ما اذا كانت طبيعة الجامعة تسمح بتطبيق أحد أنواع الديمقراطية لتسييرها تبعا لأهدافها الخاصة أي هل تسمح الغاية من وجود الجامعة بتطبيق الديمقراطية اللبرالية أو أي نوع من أنواع الديمقراطية تتطلبه الجامعة ,ويجب أن نذكر بأن أطراف التنظيم في الجامعة هم الأساتذة وهم موظفون تسري عليهم كافة القوانين المنظمة لشؤون العمال ويخضعون لنظام الوظيف العمومي مثلهم مثل أي عامل تابع لقطاع الدولة مهمته الأساسية انتاج المعرفة كما أن العامل في المصنع يقوم بإنتاج السلع والخدمات مع بعض الخصوصية وهي أنهم مثل العملة الناذرة,بحسب تكوينهم وتوعية الانتاج الذي يقدمونه وهو غير متاح لجميع الناس أما الفئة الثانية فهم العمال الاداريون الذي يتجاوز عددهم 1360 و الذين يقومون بمهمة التسيير الاداري ويخضعون ايضا لقوانين الوظيف العمومي ومهمتهم خدماتية تتمثل في تهيئة الجو للأساتذة والطلاب لأداء المهمة العلمية التعليمية وهناك الطلبة باعتبارهم المحور الأساسي الذي تدور حوله العملية التنظيمية التعليمية الجامعية ولكن دورهم في عملية التسيير يكاد ينعدم .

أما المسالة الثانيةوهي فرعية و أقل وزنا لتعلقها بطرف جامعي واحد فقط وهم الطلبة فمعالجتها سوف تكون سهلة اذا ما احترمت أبسط قواعد الديمقراطية المعمول بها في المشاركة في اتخاذ القرارات ,فالمهم هو احترام مبدأ المشاركة .

زيادة على المشاكل سابقة الذكر يمكن أن نضيف :

-ضعف التكوين البيداغوجي للأساتذة الجامعيين وحيازتهم على شهادات من جامعات مختلفة وطنية ودولية وبالتالي و جود عقليات أكاديمية متنوعة ومختلفة ,مما ينجم عنه وجود تفاوت في قدراتهم على التدريس ومن هنا أصبح التكوين البيداغوجي للأساتذة الجامعيين أكثر من ضرورة .[1]

-يواجه التعليم العالي في الجزائر ضغوطات شديدة بالنظر الى ارتفاع عدد السكان والطلب المتزايد على هذا المستوى من التعليم ويؤدي ذلك الى لجوء الدولة الى زيادة عدد الطلبة الملتحقين من رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.

-ان غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر المؤسسات التعليم من جهة أخرى ,بالإضافة الى ضعف في توجيه الطلبة نحو الفروع التعليم العالي المتنوعة بناءا على قدراتهم و أهتماماتهم ,تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخرجين,وتؤدي الى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

-في معظم الحالات لم تضع المؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميتها.

[1] أحمد زرزور , مرجع سابق , ص54

-ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تعير اهتماما كبيرا باهتمامات الطلبة وتأخذ بالاعتبار احتياجاتهم في كل ما يتعلق بحياتهم بالدراسة ,أي عند القبول أو في مناهج الدراسة والطرائق التدريس ,أو عند الانتقال الى الحياة المهنية.وينبغي على هذه المؤسسات أن تسمح للطلبة ولممثليهم بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم الأكاديمية والاجتماعية داخل الجامعة.

-لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية مما يتطلب مزيدا من المرونة ومشاركة الجهات المعنية بها في اتخاذ القرار.

-هناك حاجة الى تعزيز أنماط جديدة من التعليم بحيث تخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي[1]

1 بن عمارة منصور , مداخلة بعنوان الابداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي , ملتقى دولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة , 18-19 ماي 2011 , جامعة عنابة ,2011

خاتمة الفصل

لقد تبين من خلال ما سبق مدى التطور الذي عرفه نظام التعليم في الجزائر خلال نصف قرن الماضي,حيث تنامى الطلب على التعليم تدريجيا من مرحلة الابتدائي حتى الجامعي,وقد رافق ذلك تضاعف عدد المؤطرين من معلمين وأساتذة على مختلف المراحل وفي كافة التخصصات ,كما تكاثفت الجهود الرامية لتوسيع الهياكل القاعدية للتعليم من مدارس وجامعات.

من جانب اخر كان للتطورات الاقتصادية ,الاجتماعية والسياسية انعكاسات على صياغة السياسة التعليمية متمثلة في جملة الاصلاحات والتعديلات التي طالت شتى جوانب النظام التربوي,وقد كان اخرها ما أنبثق من قرارات حتمية اصلاح المنظومة التربوية في اطار استراتيجية شاملة للإصلاح مست كافة المراحل من الابتدائي الى الجامعي,ويعتبر احلال النظام الجديد LMD أبرز تلكم الاصلاحات التي عرفتها الجامعة.

تمهيد

أكدت معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة على أن التعليم يعد استثمارا اقتصاديا جيدا و أثبتت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار في التعليم و النمو الاقتصادي, أي أن زيادة الاستثمار في التعليم يعزز النمو الاقتصادي ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر , وذلك من خلال التطرق الى:

I - أثر التوسع في مراحل التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي .

II- أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي .

I - أثر التوسع في مراحل التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي .

سنحاول أن نبين تأثير التوسع في مراحل التعليم المختلفة (التربية الوطنية والتعليم العالي) على مؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) , باعتبار أن متغيرات المخزون التعليمي و المعبر عنه بعدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة هي متغيرات معبرة بشكل مباشر عن حجم الاستثمار في التعليم , أي أن المخزون التعليمي هو مؤشر أولي لمخزون راس المال البشري , و بالتالي فان التوسع في التعليم هو أهم عامل من العوامل المحددة لإنتاجية العامل الى جانب راس المال والعمل , هذا ويعتبر المخزون التعليمي مفتاح النمو الاقتصادي و التنمية و زيادة القدرة التنافسية للأفراد والدول , وهذا السبب الأساسي في الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.

I-1 النموذج المستخدم.

سنعتمد على نموذج دالة الانتاج كوب –دوقلاس (cobb-douglas) لقياس أثر التوسع في مراحل التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2008) , وسوف يتم تقدير دالة الانتاج باستخدام رأس المال,حجم العمالة,المخزون التعليمي كعوامل انتاج و قد جاء النموذج على الشكل التالي :

$$Y=A\ L^{b1}\ K^{b2}\ E^{b3}\ Ut$$

ولفرض تسهيل تقدير معالم هذه الدالة فانه يستوجب أولا تحويلها الى الشكل الخطي, ويكون ذلك عن طريق ادخال اللوغريتم النيبيري على طرفي الدالة ثم اضافة الخطأ العشوائي وذلك على النحو التالي :

$$LOG\ Y=LOG\ A+B1LOGL+B2LOGK+B3LOGE+Ut$$

I -2 تعريف المتغيرات

تتكون متغيرات النموذج المقترح من:

1. **متغير تابع (النمو الاقتصادي):** ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (y) في الجزائر بسنة الأساس 2000 المعبر عنها بالدولار وذلك خلال المدة الممتدة ما بين 2012/1985 ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالناتج الداخلي الخام من موقع خاص تابع للبنك الدولي.

(*La Banque mondial/perspective monde, université sher brooke*) وتعتبر هذه البيانات أكثر مصداقية من بيانات الديوان الوطني للإحصاء لأنه نادرا ما تصحح وتعدل البيانات وكذا الجدل القائم حول تضارب البيانات بينها وبين الواقع.

2.متغيرات مستقلة هي:

أ. **عدد الافراد العاملين:** عدد الأساتذة في مختلف مراحل التعليم (L) من 2012/1985 وقد تم الحصول عليه من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

ب. **اجمالي تكوين راس المال الثابث:** (بالأسعار الثابثة للدولار في عام 2005) وهو مقدار المبالغ المالية الموجهة للاستثمار العام في الجزائر من 2012/1985 المعبر عنها بالدولار ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات من موقع خاص تابع للبنك الدولي .

ت. **المخزون التعليمي :** ويقاس بأعداد الطلبة المسجلين في كل مرحلة من مراحل التعليم (E) في الجزائر من سنة 2012/1985 باعتباره متغير مباشر يعبر عن حجم الاستثمار في التعليم في مختلف مراحله وتم الحصول عليه من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

I -3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وذلك لتحديد خصائصها من خلال أولا ادخال اللوغاريتم عليها، ثم نمثلها بيانيا وإجراء اختبارات جدر الوحدة على النحو التالي:

- **الاختبارات البيانية**

الشكل رقم III-1- يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

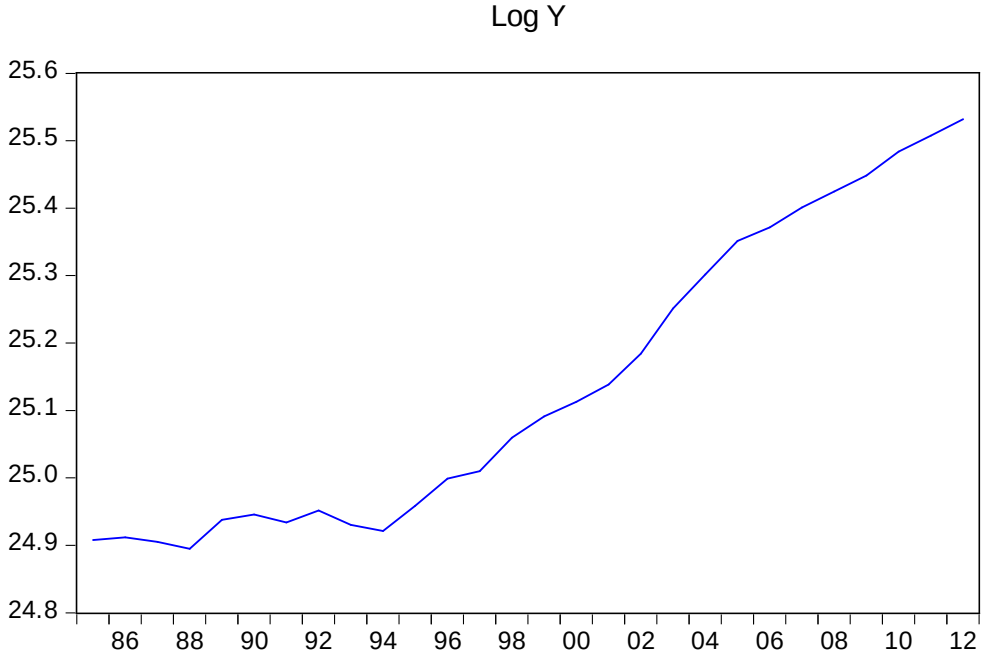

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

الشكل رقم III-2- يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة راس المال التراكمي

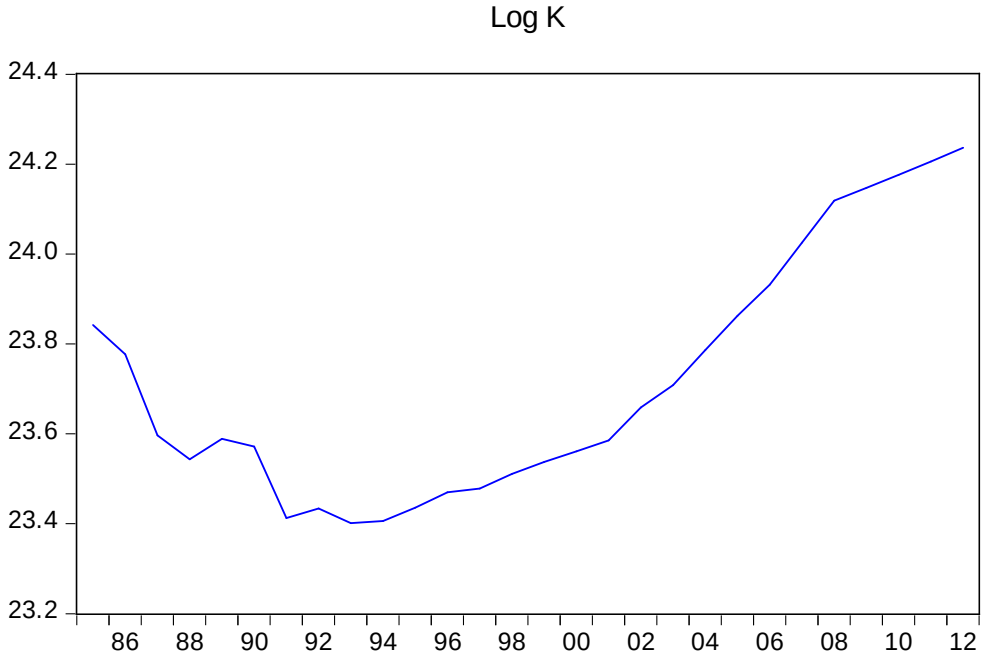

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

الشكل رقم III-3- يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة نسبة المخزون التعليمي

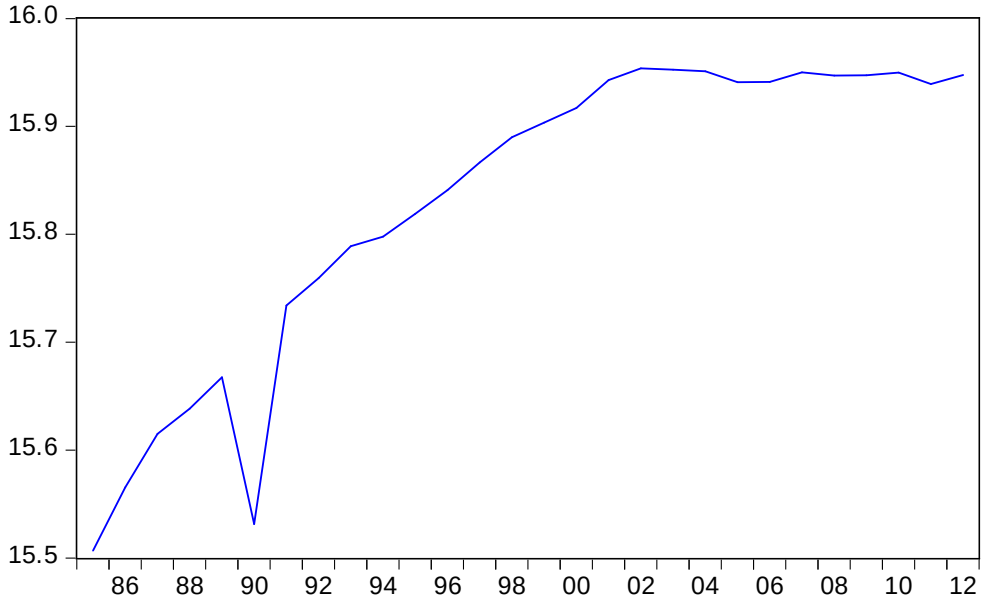

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

الشكل رقم III-4- يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة العمالة

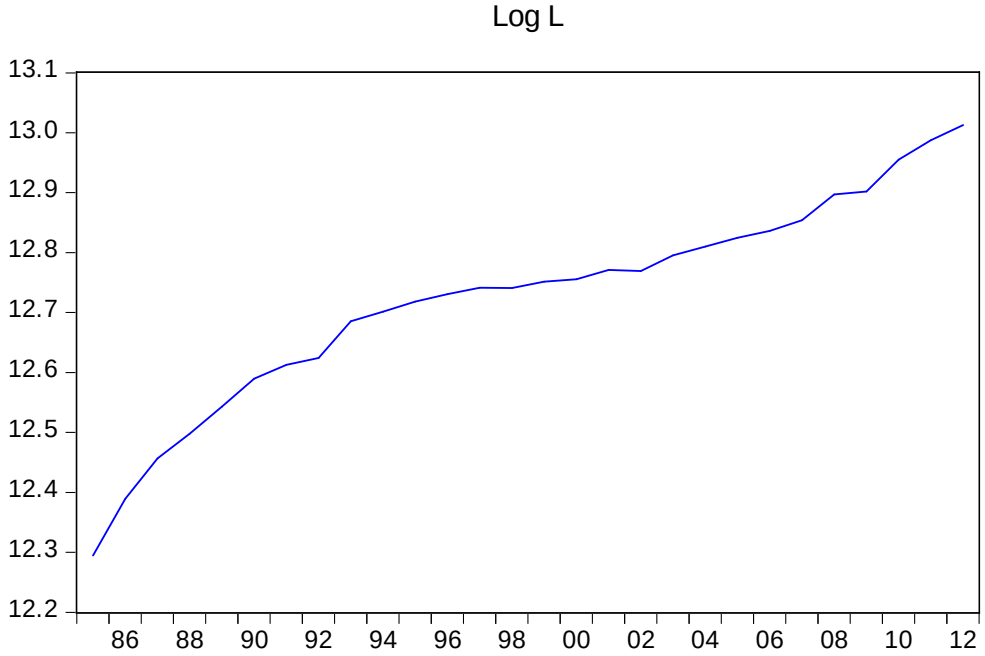

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

نلاحظ من رسومات السلاسل الزمنية أعلاه لكل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ورأس المال التراكمي المخزون التعليمي ، العمالة ، (بإدخال اللوغاريتم) أنها غير مستقره ولها اتجاه كلي متصاعد وهذا ما سنوضحه باختبار جدر الوحدة والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم III-1- يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في المستوى

اختبار جدر الوحدة لفيليبس وبيرون						
		في المستوى	@trend	C	النتيجة	النوع
LOG Y	النموذج 3	* 2.506			السلسلة غير مستقرة	DS
		(0.995)				
	النموذج 2	-1.696*	3.129*			
		(0.724)	(0.004)			
	النموذج 1	1.318*		-0.648*		
		(0.998)		(0.523)		
	النموذج 3	1.172*				
		(0.933)				

LOG K	النموذج 2	*-2.603	6.281*		السلسلة غير مستقرة	DS
		(0.281)	(0.000)			
	النموذج 1	0.910*		-0.352*		
		(0.993)		(0.728)		
LOG E	النموذج 3	* 1.677			السلسلة غير مستقرة	DS
		(0.973)				
	النموذج 2	*-1.825	1.088*			
		(0.664)	(0.287)			
	النموذج 1	*-2.107		2.356*		
		(0.243)		(0.026)		
LOG L	النموذج 3	6.104*			السلسلة غير مستقرة	DS
		(1.000)				
	النموذج 2	-2.371*	2.114*			
		(0.384)	(0.045)			
	النموذج 1	-1.251*		2.269*		
		(0.636)		(0.030)		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

*:قيمة ستودنت ( ): المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى عند درجة معنوية 5% ، لأن أغلبية المعنوية الإحصائية لقيمة ستودنت أكبر من درجة المعنوية وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جدر وحدة ، وبالتالي السلاسل غير مستقرة. لهذا سنحولها إلى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة الفروق لأن جميع السلاسل من نوع DS .

جدول رقم III-2- يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الأولى

		الدرجة الأولى	@trend	C	النتيجة
LOG Y	النموذج 3	*-1.431			السلسلة غيرمستقرة
		(0.138)			
	النموذج 2	*-3.658	2.301*		
		(0.044)	(0.030)		
	النموذج 1	*-2.627		2.160*	
		(0.100)		(0.04)	

LOG K	النموذج 3	-2.374*			السلسلة غيرمستقرة
		(0.019)			
	النموذج 2	-4.037*	2.785*		
		(0.020)	(0.010)		
	النموذج 1	-2.613*		1.150*	
		(0.103)		(0.261)	
LOG E	النموذج 3	-6.257*			السلسلة مستقرة
		(0.000)			
	النموذج 2	-7.903*	-2.054*		
		(0.000)	(0.051)		
	النموذج 1	-7.168*		2.321*	
		(0.000)		(0.029)	
LOG L	النموذج 3	-0.760*			السلسلة غير مستقرة
		(0.376)			
	النموذج 2	-0.935*	2.193*		
		(0.934)	(0.04)		
	النموذج 1	-1.486*		1.273*	
		(0.522)		(0.217)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

*:قيمة ستودنت ( ): المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية لكل من **LOG Y ; LOGL ; LOGK** في جميع النماذج الثلاثة أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها يوجد جدر وحدة وبالتالي نستنتج أن هذه السلاسل غير مستقرة من الدرجة الأولى أما **LOG E** فان قيمة المعنوية الاحصائية في جميع النماذج الثلاث أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

جدول الشكل رقم III-3- يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الثانية

		الدرجة الثانية	@trend	C	النتيجة
LOG Y	النموذج 3	-6.940*			السلسلة مستقرة
		(0.000)			
	النموذج 2	-6.741*	-0.448*		
		(0.000)	(0.658)		
	النموذج 1	-6.847*		0.495*	
		(0.000)		(0.624)	

LOG K	النموذج 3	*-7.131			السلسلة مستقرة
		(0.000)			
	النموذج 2	*-7.367	-1.310*		
		(0.000)	(0.203)		
	النموذج 1	*-7.178		0.972*	
		(0.000)		(0.340)	
LOG L	النموذج 3	*-6.622			السلسلة مستقرة
		(0.000)			
	النموذج 2	*-7.621	2.570*		
		(0.000)	(0.018)		
	النموذج 1	*-6.471		-0.074*	
		(0.000)		(0.941)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

*:قيمة ستودنت ( ): المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المعنوية الإحصائية لكل من **; LOGL ; LOGK LOG Y** في جميع النماذج الثلاثة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي لا يوجد جدر وحدة وعليه السلاسل مستقرة .

I-4 تقدير معالم النموذج

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم بتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

جدول رقم III-4- يبين تقدير معاملات النموذج

المتغيرات	المعاملات	قيمة (t) المحسوبة	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
C	**-2.52E+10**	**-6.193903**	**0.0000**
LOG L	**67029.60**	**2.363942**	**0.0265**
LOG K	**2.059979**	**15.73474**	**0.0000**
LOG E	**5881.089**	**4.522986**	**0.0001**
معامل التحديد	**0.98**		
قيمة(F) المحسوبة	**454.3627**		
الدلالة الاحصائية(*Prop*)	**0.000000**		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ بأن هناك علاقة موجبة بين الناتج الداخلي الخام والمتغيرات المستقلة لأن معامل جميع المتغيرات المستقلة موجبة وبالتالي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أما معامل الثابث فنلاحظ أنه سالب وبالتالي العلاقة بينه وبين الناتج الداخلي الخام سلبية ، ولمعرفة قوة ومصداقية النموذج يجب معرفة نقاط قوة وضعف النموذج وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1- بيانات هذا النموذج متينة و قوية لأن معامل التحديد أكبر من 0.60 وهو يساوي 0.98 وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي يرجع الى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

2- نلاحظ من الجدول أن تأثير المتغيرات المستقلة كل واحد على حدا له دلالة إحصائية وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

3- نلاحظ أن تأثير المتغيرات المستقلة معا على المتغير التابع له دلالة إحصائية لأن قيمة الدلالة الإحصائية لقيمة (*F*) أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن تأثير المتغيرات المستقلة معا على المتغير التابع له دلالة إحصائية وهي من نقاط قوة النموذج.

4- يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي(*Auto-corrélation*) وذلك عن طريق اختبار(Breusch-Godfrey)

جدول رقم III-5- يبين اختبار ارتباط البواقي(Breusch-Godfrey)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(*F*)	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
Breusch-Godfrey	**10.85769**	**0.0005**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ أن الدلالة الإحصائية أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهذه من نقاط ضعف النموذج.

5- يجب اختبار ثبات تباين البواقي (*Hetroskedasticity*) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Pegan Godfrey)

جدول III-6- يبين اختبار ثبات تباين البواقي (*Hetroskedasticity*)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(*F*)	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
Breusch- Pegan –Godfrey	2.676820	0.1143

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ أن الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة التي مفادها ثبات تباين البواقي وهذه من نقاط قوة النموذج.

6- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار(Jarque Bera).

جدول III-7-يبين اختبار الطبيعة(Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
(Jarque Bera)	**3.27**	**0.19**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ أن الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة ونرفض الفردية البديلة التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذه من نقاط القوة.

من جميع هذه النقاط نستنتج أن النموذج قوي وله مصداقية تمكننا من استعماله للتنبؤ في المستقبل وكذا إجراء التحليل الاقتصادي.

ومن هنا يمكن كتابة معادلة النموذج على الشكل التالي:

LOGY = -25150763558.5 + 67029.6000671*LOGL + 2.05997949633*LOGK + 5881.08913838*LOGE

I-5 تحليل النتائج

من جدول تقدير معلمات النموذج نستنتج أن :

- متغيرة العمالة له أثر ايجابي على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد متغيرة العمالة ب(67029.6000671) دولار.

- متغير اجمالي تكوين راس المال الثابت له أثر ايجابي على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد اجمالي تكوين راس المال الثابت ب(2.05997949633) دولار.

- متغيرة المخزون التعليمي له أثر ايجابي على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد متغيرة المخزون التعليمي ب(5881.08913838) دولار.

II- أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي .

أكدت نظرية راس المال البشري للنمو على أن الانفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد,ويسمي شولتز الانفاق على التعليم بالاستثمار في راس المال البشري , فهو يرى أن الاستثمار في التعليم يكتسب أهمية كبيرة مساوية لأهمية الاستثمارات المادية الاخرى,ويعتبر الانفاق على التعليم مقياس غير مباشر لمخزون راس المال البشري يساهم في زيادة المخزون التعليمي ممثلا في عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم وتحسين نوعيتهم مما يعزز كفاءة القوى العاملة,وزيادة انتاجية العامل ,وزيادة الناتج المحلي الاجمالي والمحافظة على معدل نمو اقتصادي دائم في الاجل الطويل نتيجة لما يولده الانفاق على التعليم من عوائد مستقبلية متزايدة,هذا بالإضافة الى أنه يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

II -1 النموذج المستخدم.

سوف نستخدم معادلة بسيطة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع وبين الانفاق على التعليم كمتغير مستقل حيث المعادلة كانت على النحو التالي :

$$LOG\ Y=LOG\ A+B1LOGDEP\ +Ut$$

II -2 تعريف المتغيرات

تتكون متغيرات النموذج المقترح من:

1-متغير تابع (النمو الاقتصادي): ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(y) في الجزائر بسنة الأساس 2000 المعبر عنها بالدولار وذلك خلال المدة الممتدة ما بين 2012/1985 ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالناتج الداخلي الخام من موقع خاص تابع للبنك الدولي.

(*La Banque mondial/perspective monde, université sher brooke*) وتعتبر هذه البيانات أكثر مصداقية من بيانات الديوان الوطني للإحصاء لأنه نادرا ما تصحح وتعدل البيانات وكذا الجدل القائم حول تضارب البيانات بينها وبين الواقع.

2-متغير مستقل:

الانفاق على التعليم المدرسي و العالي: ممثلة في اجمالي نفقات التجهيز للتعليم المدرسي و التعليم العالي (DEP) من 2012/1985 ولقد تم الحصول على معطيات نفقات التجهيز من الجريد الرسمية.

II -3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وذلك لتحديد خصائصها من خلال أولا ادخال اللوغاريتم عليها، ثم نمثلها بيانيا وإجراء اختبارات جدر الوحدة على النحو التالي:

- **الاختبارات البيانية**

الشكل رقم III-5-يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

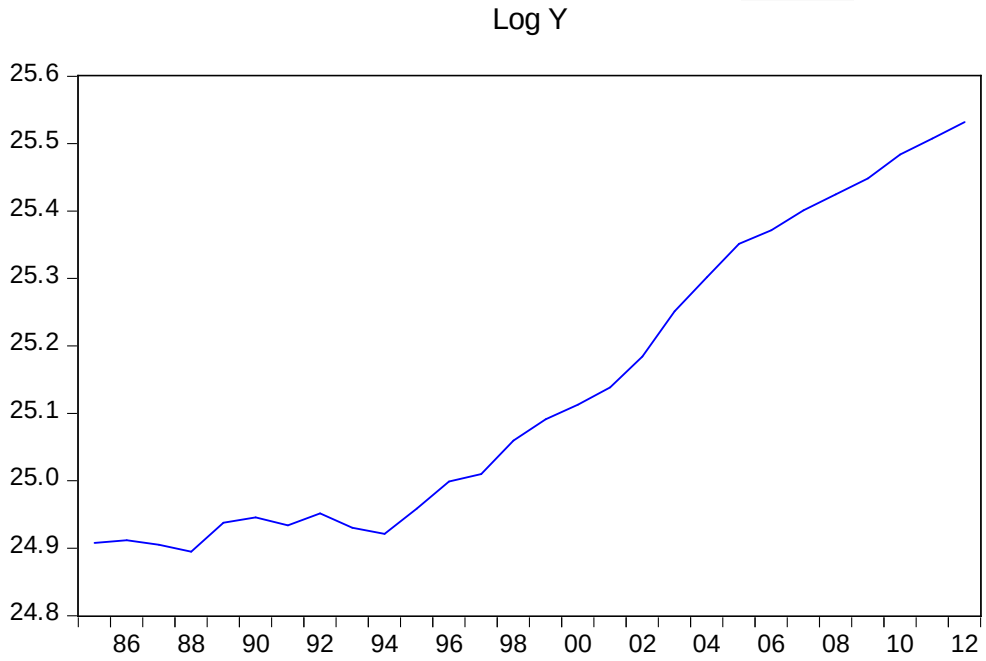

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEW

الشكل رقم III-6- يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة نفقات التجهيز

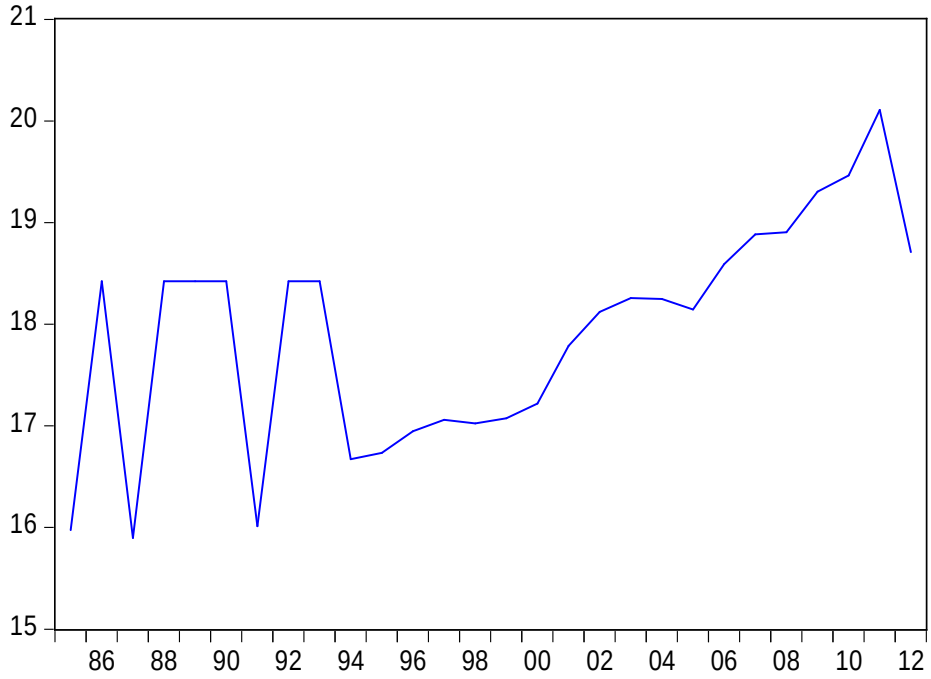

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

نلاحظ من رسومات السلاسل الزمنية أعلاه لكل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونفقات التجهيز للتعليم المدرسي والعالي (بإدخال اللوغاريتم) أنها غير مستقره ولها اتجاه كلي متصاعد وهذا ما سنوضحه باختبار جدر الوحدة والجدول التالي يبين ذلك :

جدول III-8-يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في المستوى

اختبار جدر الوحدة لفيليبس وبيرون						
		في المستوى	@trend	C	النتيجة	النوع
LOG Y	النموذج 3	* 2.506			السلسلة غير مستقرة	DS
		(0.995)				
	النموذج 2	-1.696*	3.129*			
		(0.724)	(0.004)			
	النموذج 1	1.318*		-0.648*		
		(0.998)		(0.523)		
LOG DEP	النموذج 3	1.135*			السلسلة غير مستقرة	DS
		(0.929)				
	النموذج 2	0.897*	1.930*			
		(0.999)	(0.069)			
	النموذج 1	0.344*		0.548*		
		(0.976)		(0.588)		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

*:قيمة ستودنت ( ): المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى عند درجة معنوية 5% ، لأن أغلبية المعنوية الإحصائية لقيمة ستودنت أكبر من درجة المعنوية وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جدر وحدة ، وبالتالي السلسلتين غير مستقرتين و لهذا سنحولها إلى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة الفروق لأن السلسلتين من نوع DS .

جدول III-9- يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الأولى

		الدرجة الأولى	@trend	C	النتيجة
LOG Y	النموذج 3	*-1.431			السلسلة غيرمستقرة
		(0.138)			
	النموذج 2	*-3.658	2.301*		
		(0.044)	(0.030)		
	النموذج 1	*-2.627		2.160*	
		(0.100)		(0.04)	
	النموذج 3	*-7.860			

LOG DPE		(0.000)			السلسلة مستقرة
	النموذج 2	*-8.321	1.715*		
		(0.000)	(0.099)		
	النموذج 1	*-7.947		1.220*	
		(0.000)		(0.234)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

*:قيمة ستودنت ( ): المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية ل**LOG Y** في أغلب النماذج الثلاثة أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها يوجد جدر وحدة وبالتالي نستنتج أن هذه السلسلة غير مستقرة من الدرجة الأولى أما **LOG DPE** فان قيمة المعنوية الاحصائية في جميع النماذج الثلاث أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة مستقرة من الدرجة الاولى.

جدول III-10- يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الثانية

		الدرجة الثانية	@trend	C	النتيجة
LOG Y	النموذج 3	*-6.940			السلسلة مستقرة
		(0.000)			
	النموذج 2	*-6.741	*-0.448		
		(0.000)	(0.658)		
	النموذج 1	*-6.847		*0.495	
		(0.000)		(0.624)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

*:قيمة ستودنت ( ): المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المعنوية الإحصائية لكل ل **LOG Y** في جميع النماذج الثلاثة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي لا يوجد جدر وحدة وعليه السلسلة مستقرة

II -4 تقدير معالم النموذج

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم بتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

جدولIII -11- يبين تقدير معاملات النموذج

المتغيرات	المعاملات	قيمة (t) المحسوبة	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
C	**7.24E+10**	**19.26781**	**0.0000**
LOG DEP	**122.9078**	**4.81690**	**0.0001**

معامل التحديد	**0.47**
قيمة(*F*) المحسوبة	**23.20339**
الدلالة الاحصائية(*Prop*)	**0.000000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ بأن هناك علاقة موجبة بين الناتج الداخلي الخام والمتغير المستقل لأن معامل المتغير المستقل موجب وبالتالي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أما معامل الثابث فنلاحظ أنه موجب وبالتالي العلاقة بينه وبين الناتج الداخلي الخام موجبة ، ولمعرفة قوة ومصداقية النموذج يجب معرفة نقاط قوة وضعف النموذج وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1- معامل التحديد يساوي 0.47 وهذا يعني أن الانفاق على التعليم يفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهذه النسبة جيدة.

2- نلاحظ من الجدول أن تأثير المتغير المستقل له دلالة إحصائية وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

3-نلاحظ أن تأثير المتغير المستقل ككل على المتغير التابع له دلالة إحصائية لأن قيمة الدلالة الإحصائية لقيمة (*F*) أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن تأثير المتغير المستقل ككل على المتغير التابع له دلالة إحصائية وهي من نقاط قوة النموذج.

4-يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي(*Auto-corrélation*) وذلك عن طريق اختبار(Breusch-Godfrey)

جدول III-12-يبين اختبار ارتباط البواقي(Breusch-Godfrey)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(*F*)	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
Breusch-Godfrey	**25.52433**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ أن الدلالة الإحصائية أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهذه من نقاط ضعف النموذج.

5-يجب اختبار ثبات تباين البواقي (*Hetroskedasticity*) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Pegan Godfrey).

جدول رقم III-13- يبين اختبار ثبات تباين البواقي (*Hetroskedasticity*)

الاختبار	القيمة المحسوبة	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
Breusch- Pegan –Godfrey	**3.261711**	**0.27**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ أن الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة التي مفادها ثبات تباين البواقي وهذه من نقاط قوة النموذج.

6- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار(Jarque Bera).

جدول III-14-يبين اختبار الطبيعة(Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	الدلالة الاحصائية(*Prop*)
(Jarque Bera)	**1.00**	**0.60**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج*EVIEWS*.

من الجدول نلاحظ أن الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة ونرفض الفردية البديلة التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذه من نقاط القوة.

من جميع هذه النقاط نستنتج أن النموذج قوي وله مصداقية تمكننا من استعماله للتنبؤ في المستقبل وكذا إجراء التحليل الاقتصادي.

ومن هنا يمكن كتابة معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$LOGY = 72422062687.2 + 122.907774519*LOGDEP$$

II -5 تحليل النتائج

من جدول تقدير معلمات النموذج نستنتج ان الانفاق على التعليم المدرسي والعالي له أثر ايجابي على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد متغيرة الانفاق ب(122.907774519) دولار.

خاتمة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نجيب على فرضيتي الدراسة , من خلال محاولة قياس أثر التوسع في أعداد الطلبة على الناتج المحلي الاجمالي حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وكان على شكل دالة كوب دوقلاس , وتحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج EVIEWS وقد توصلنا الى الأثر الايجابي لكل من المخزون التعليمي والعمالة و تكوين راس المال الثابث على الناتج المحلي الاجمالي , ثم قمنا بقياس أثر الانفاق على التعليم على الناتج المحلي الاجمالي وكان النموذج على شكل نموذج خطي بسيط وتوصلنا الى الأثر الايجابي للإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الاجمالي .

الخاتمة

ان القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة ، وبالذات الانتاجية منها ، وبما أن نوعية العنصر البشري ، ومعارفه ومهاراته تتأثر بعوامل عديدة ، منها التعليم و التدريب وغيرها ، وبما أن التعليم يعتبر القاعدة الأساسية والمهمة التي تبنى عليها المعارف والمهارات، فقد ركز الباحثون عن الأدوار والمهام الاقتصادية للتعليم على اعتبار التعليم استثمارا في الإنسانومن ثم اعتباره شكلا من أشكال الرأس المال الذي يجب تكوينه. فالتعليم اذن هو أعظم استثمار للمجتمع في أفراده ، فالحكومات تبذل كل ما في وسعها على كل المستويات لنشر التعليم بين ومواطنيها ، وهو سبيل نجاح الفرد في حياته، تتحمل العائلات أعبائه ، والتعليم هو طريق التميز بالنسبة للمؤسسات تخصص له سنويا نصيبا من ميزانياتها، وهو أحسن وسيلة لمكافحة الفقر و الجوع والفساد وحفظ الصحة والأمن والسلام ..الخ، وتعمل الهيئات والمنظمات العالمية الحكومية والغير حكومية على نشره وتحسينه بالهبات والمساعدات والقروض .

ومن هذا المنطلق قمنا بدراسة أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1985-2012" هادفة الى اظهار أثر التوسع في أعداد الطلبة على النمو الاقتصادي من جهة، و اظهار أثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- أن الاستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري ، ذو عوائد عالية ، لأن تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين و المجتمع ككل في صورة مكافآت أعلى ، وإنتاجية أعلى.
- أن التعليم عامل من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي ، وربما قد تكون مساهمتها أكبر من مساهمة الرأس المال المادي ، لأن العامل المتعلم (المكون والمتدرب) أكثر انتاجية من العامل الغير متعلم .
- ان للتوسع في عدد الطلبة المسجلين في مختلف مراحل التعليم المختلفة أثارا ايجابية قوية على الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي.
- ان الانفاق على التعليم المدرسي والجامعي له أثار ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي.
- على الرغم من التأثيرات الايجابية للتعليم على النمو الاقتصادي إلا أن النظام التعليمي في الجزائر لا يزال يعاني من عدة مشاكل أهمها نقص تكوين المدرس ، وصعوبة التمويل، ونقص الهياكل القاعدية وهجرة الكفاءات.

المراجع باللغة العربية

أولا الكتب

1. إسماعيل عبد الرحمن والآخرون , مفاهيم ونظم إقتصادية, دار وائل للنشر, 2002 .

2. بول آ. ساموبلسون , ويليام د. نورد هاوس, ترجمة هشام عبد الله, الإقتصاد , دار الأهلية للنشر , 2001

3. ب- برنيه وإ- سيمون, أصول الاقتصاد, ترجمة أمير ابراهيم شمس الدين , المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ,1989 .

4. بدري يونس , العولمة وقضايا الإقتصاد السياسي , دار الفارابي , 2004 .

5. عبد العزيز عجمية , التنمية الإقتصادية, دارالنشر, قسم الإقتصاد وكلية التجارة , جامعة الاسكندرية,2000

6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية , اتجاهات حديثة في التنمية , الدار الجامعية , 2002 .

7. عبد الوهاب الأمين , مبادئ الإقتصاد الكلي , دار الحامد للنشر والتوزيع , 2004

8. عبد القادر فضيل , المدرسة في الجزائر , جسور للنشر والتوزيع-الجزائر 2009.

9. محمد عبد العزيز عجمية والآخرون , التنمية الإقتصادية , الدار الجامعية, 2003

10. محمد أحمد الدوري , التخلف الاقتصادي , ديوان المطبوعات الجامعية , 1987 .

11. محمد علي الليثي , التنمية الإقصادية , الدار الجامعية بالإسكندرية 2004.

12. محمد البنا , التنمية و التخطيط الاقتصادي , مكتبة الزهراء للشرق .

13. محمد رشيد الفيل , الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية , مجدلاوي للنشر, الاردن 2000

14. نذير بن يربح , التفاعل بين التعليم والتكوين المهني والعمل المنتج , دار هومة للنشر-الجزائر.

ثانيا الأطروحات و المذكرات

1. فيصل بوطيبة , العائد من التعليم في الجزائر, مذكرة دكتورة, جامعة بلقايد تلمسان ,سنة 2009-2010

2. محمد سعيد الزعيمي , الاستثمار في التعليم الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي في اليمن , مذكرة ماجستير , جامعة الاردن.

3. حمزة مرادسي , دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي, مذكرة ماجستير, جامعة باتنة 2009-2010.

4. ايمن يوسف, تطور التعليم العالي الاصلاح والآفاق السياسية , مذكرة ماجستير, جامعة بن يوسف بن خدة , 2007-2008 .

5. حمد زرزور , تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد , ماجستير , جامعة قسنطينة , 2006 .

6. فراجي نوال ,فريحي صارة , دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية , مذكرة ليسانس , جامعة سعيدة . 2013

7. مخنقف أمل شهرزاد , دراسة قياسية لPIB في الجزائر , مذكرة تخرج ليسانس ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة سعيدة, السنة الجامعية 2006-2007 .

ثالثا الملتقيات و المؤتمرات

1. بشير عبد الكريم , تعزيز الصلات بين مخرجات التعليم وسوق العمل , ملتقى وطني , -جامعة مستغانم .

2. د لخضر عواريب د محمد الساسي الشايب , المعاناة في العمل , ملتقى دولي , جامعة ورقلة.

3. بن عمارة منصور , مداخلة بعنوان الابداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي , ملتقى دولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة , 18-19 ماي 2011 , جامعة عنابة ,2011

4. الأستاذ نزعي عز الدين , محاضرات مقياس نظريات ونماذج النمو , كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة سعيدة السنة الجامعية 2009/2008.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Boubekeur benbouzid , la reforme de l'éducation en algerie , casbah édition ,alger, 2009 .

2. Jacque Brasseul, Introduction a l'économie du développement ,Paris , armond colin édition , 1993.

الملحق رقم (1) : جدول البيانات المستخدمة في التحليل القياسي الخاص بأثر التوسع في أعداد الطلبة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2012)

ANNEES	LOG Y	LOG L	LOG K	LOG E
1985	24.90793466090025	12.29461451738147	23.84188858593027	15.50685356582764
1986	24.91192669201866	12.38921469895802	23.77681657530322	15.56548889228841
1987	24.90490210218119	12.4565706295	23.5946930627159	15.61486792327225
1988	24.89485171060858	12.49773428897478	23.54309227375052	15.63834822472983
1989	24.93791122079184	12.54326961946585	23.58902119716583	15.66733464910082
1990	24.94587939659165	12.58948639985089	23.57187501024734	15.53152081149906
1991	24.93380680914053	12.61290681604458	23.41287931366219	15.73405097843556
1992	24.95164675000309	12.62436512994312	23.4336618584592	15.75926953777037
1993	24.93042310583083	12.68555929348547	23.40113860392049	15.78895860592015
1994	24.9213823958629	12.70124438405591	23.40612617422101	15.79786600633849
1995	24.95867813060095	12.7183991424224	23.43568495661014	15.81902848019996
1996	24.99885990560511	12.73093430169801	23.47008637870969	15.84082149442067
1997	25.0097998449273	12.74144257820716	23.47805456291772	15.86647237498888
1998	25.05954197113504	12.74110295799298	23.51052173829839	15.88996367813268
1999	25.09104065306068	12.75165615421385	23.53716368623813	15.90354234758785
2000	25.1128021517298	12.75544760327873	23.5608802664145	15.9169907056678
2001	25.13846985138178	12.77092612137043	23.58557281373323	15.94289345129315
2002	25.18439882771117	12.76935598548144	23.65882331429101	15.95376743863622
2003	25.25112247529846	12.79557727832446	23.70856539397297	15.95261622586777
2004	25.30181556209705	12.81032576887884	23.78645190668501	15.95120624364418
2005	25.35155666892522	12.82465790476322	23.86248661881275	15.94087685291824
2006	25.37136140378593	12.83647436312918	23.93201268145457	15.94119831643588
2007	25.40091481154628	12.8540707750156	24.02550302453271	15.95020195027989
2008	25.42463671520578	12.89692720003023	24.11899336764552	15.94718988535927
2009	25.44835011959984	12.90180149072433	24.14721394373583	15947322633235206
2010	25.48372031566005	12.95520546916986	24.17604197402491	15.94978433085123
2011	25.50743540073115	12.98769076240463	24.20600876949348	15.93914420894273
2012	25.53212760546465	13.01272706688372	24.23626433968795	15.94761416308974

الملحق رقم (2) : جدول البيانات المستخدمة في التحليل القياسي الخاص بأثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2012)

ANNEES	LOG Y	LOG DEP
1985	24.90793466090025	15.97561000266157
1986	24.91192669201866	18.42200303933437
1987	24.90490210218119	15.8974489798427
1988	24.89485171060858	18.42200303933437
1989	24.93791122079184	18.42200303933437
1990	24.94587939659165	18.42200303933437
1991	24.93380680914053	16.01273513530049
1992	24.95164675000309	18.42200303933437
1993	24.93042310583083	18.42200303933437
1994	24.9213823958629	16.67198076418476
1995	24.95867813060095	16.73328129004855
1996	24.99885990560511	16.94664746852447
1997	25.0097998449273	17.06005412958105
1998	25.05954197113504	17.02554743416527
1999	25.09104065306068	17.07360709598576
2000	25.1128021517298	17.22020182888069
2001	25.13846985138178	17.78798875909235
2002	25.18439882771117	18.12211296999131
2003	25.25112247529846	18.25659588314153
2004	25.30181556209705	18.24742199556716
2005	25.35155666892522	18.14413641591104
2006	25.37136140378593	18.5927162487782
2007	25.40091481154628	18.8848612013953
2008	25.42463671520578	18.90412489337712
2009	25.44835011959984	19.30417138628416
2010	25.48372031566005	19.4625886334737
2011	25.50743540073115	20.10847501990369
2012	25.53212760546465	18.71054044365192